

المبحث (الساوس)

الاحتجاج بتضعيف المُحدثين المعاصرين
لبعض أحاديث «الصَّحِيحِينَ»

المَطْلَب الأوَّل

المعايير المُصَحَّحة لأَيِّ نقدٍ مُعاصرٍ لأَحاديث «الصَّحِيحِينَ»

توجَّه بعضُ المُستغلينَ بالنَّقدِ الحديثيِّ في عصرنا إلى «الصَّحِيحِينَ» ببيانٍ ما ظَهرَ لهم من عِلَلٍ أَحاديثهما، مُتَمَرِّسينَ في ذلك بقواعدِ «علمِ المُصطلَح»؛ قد ساروا فيها على مناهجٍ مُتباينةٍ مِن حيثِ التَّنْزيلِ، حتَّى تَبَايَنَتِ أَحكامُهُم على المَنقودِ مِن أَحاديثِ الكُتَّابينَ، حسبَ تَمَكُّنِ كُلِّ منهم مِن آلاَتِ النَّقدِ، وتَمَكُّنِ التَّرْعةِ الفِكريةِ أو المَذَهبيةِ من هِوَاهُ.

فقد كانَ أَمْرُ هؤلاءِ المُعاصرينَ الَّذِينَ تَكَلَّمُوا في بعضِ أَحاديثِ «الصَّحِيحِينَ»، وأَمَكَّنَ أَقرانَهُم أَقرانَهُم مِنَ الصَّنِعةِ الحديثيةِ، وكانَ لآرائِهِم النِّقديةِ الوَقْعَ الأكبرَ على أبنائِ زَمَنِهِم وَمِن جاءَ بَعْدَهُم، وتُذَرِّعُ بِأَقوالِهِم كَثِيرًا مِنَ أَرْبابِ النُّحْلِ الفِكريةِ المِختلِفةِ في الكَلامِ في «الصَّحِيحِينَ»: مُحَمَّدُ زَاهِدُ الكَوثُريُّ، ثُمَّ أَحْمَدُ بنُ الصَّدِيقِ العُمَارِي، وشقيقه عبد الله بن الصَّدِيقِ، ثُمَّ مُحَمَّدُ ناصِرِ الدِّينِ الألباني، آخرُ الأربعةِ وَفاةً.

ومِنَها لأَيِّ خَطَلي مُنَهِجِي يُودِي بالصَّحاحِ المُتَّفِقِ عليها، وقبلَ دراسةِ ما أَعْلَهُ هؤلاءِ المُعاصرونَ مِنَ الصَّحِيحِينَ: وَجِبَ التَّنْبيهُ إلى ثَلاثَةِ مَعاييرِ شَروطيةِ، لا يَدُّ لِكُلِّ من تَعَنَّى النُّظَرَ في «الصَّحِيحِينَ» أَنْ يَعتَبِرَ بِها قَبْلَ الاستِعلامِ بِحُكمِهِ، فإيُّ نَقْدٍ لَمْ تَحَقِّقْ فِيهِ عُدَّةً هَمَلًا، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ قِيميَّةٌ عِنْدَ المُحَقِّقينَ مِنْ أَهْلِ الحديثِ، وَهيَ على النُّحوِ التَّالِي:

المعيار الأول: الانضباط بقواعد الأئمة المُتَقَدِّمِينَ في التَّعْلِيلِ وقواعد التَّقْد؛ وهذا لا أَرَى خِلافًا عليه بين من تحقَّق علوم الحديث على أصولها.

المعيار الثاني: مُراعاة طريقة تَصْنِيفِ «الصَّحِيحِينَ»، وَمَنْهَجُ الشَّيْخِينَ في انتقاء أحاديثهما؛ فَمِنْ غير اللَّاتِي -مثلاً- أَنْ يُقَدَّمَ عَلَى تَضْعِيفِ مَا عَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» بِصِغَةِ التَّمْرِضِ، أَوْ أَنْ يُنْكَرَ عَلَيْهِمَا مَا أَخْرَجَاهُ عَلَى وَجْهِ التَّعْلِيلِ لَهُ، أَوْ مَا ذَكَرُوا لَهُ أَوْجَهَا مُتَبَايَنَةً إِشَارَةً إِلَى عِلْمِهِمَا بِالْخِلَافِ، فَيَأْتِي مَنْ لَا يَفْهَمُ عَوَائِدَهُمَا فِي التَّصْنِيفِ، لَيْسْتَ دِرْكَ عَلَيْهِمَا مِثْلَ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ.

المعيار الثالث: أَنْ يَكُونَ تَعْلِيلُ الْحَدِيثِ فِي أَحَدِهِمَا مَسْبُوقًا إِلَيْهِ مِنْ أَحَدِ الْحُقَاطِ الْمُتَقَدِّمِينَ بَعْدَ الشَّيْخِينَ؛ وَهَذَا نَحْتَاجُ إِلَى نَوْعِ تَفْصِيلٍ لِهَذَا الشَّرْطِ، لِلتَّفَرِيقِ بَيْنَ وَجْهِينِ مِنْ أَوْجِهِ التَّعْلِيلِ لِأَخْبَارِ «الصَّحِيحِينَ»، فنقول:

إِنَّ تَعْلِيلَ الْمُعَاصِرِينَ لِمَا فِي «الصَّحِيحِينَ» لَا يَخْرُجُ عَنْ حَالَتَيْنِ:

الأولى: أَنْ يُعْلَلَ أَحَدُهُمْ أَصْلَ حَدِيثٍ بِتَمَامِهِ، احْتِجَّ بِهِ الشَّيْخَانِ فِي «الصَّحِيحِينَ»، دُونَ أَنْ يُسَبِّقَ إِلَى ذَلِكَ مِنْ أَحَدِ الْحُقَاطِ الْمُتَقَدِّمِينَ:

فَهَذَا مِمَّا لَا يُقْبَلُ مِنْ صَاحِبِهِ؛ وَعِلَّةُ ذَلِكَ: أَنَّ الْكِتَابَيْنِ قَدْ تَلَقَّتْ الْأُمَّةُ جَمْلَةً أَخْبَارَهُمَا بِالْقَبُولِ؛ وَلَيْسَ مِنَ الْمَقْبُولِ اعْتِقَادُ قُدْرَةِ أَحَدِنَا عَلَى اسْتِدْرَاكِ حَدِيثٍ بِالتَّعْلِيلِ، وَقَدْ مَرَّ عَلَى أَعْيُنِ أَكَابِرِ الثَّقَادِ وَالْحُقَاطِ وَالْفُقَهَاءِ طِيلَةٌ قُرُونٍ مُتَتَابِعَةٍ، مُعْتَقِدِينَ لِمُقْتَضَاهُ؛ بِخِلَافِ مَا يُنَازَعُ فِيهِ بَعْضُ الثَّقَادِ، فَقَدْ بَيَّنَّا قَبْلُ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ مَوَارِدِ الاجْتِهَادِ فِي التَّصْحِيحِ، كَمَوَارِدِ الاجْتِهَادِ فِي الْأَحْكَامِ الْفَقْهِيَّةِ.

يقول ابن تيمية: «مَا اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى صِحَّتِهِ، فَهُوَ مِثْلُ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ فِي الْأَحْكَامِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا صِدْقًا، وَجُمْهُورُ مُتَوَنِّئِينَ «الصَّحِيحِ» مِنْ هَذَا الضَّرْبِ، وَعَامَّةُ هَذِهِ الْمَتُونِ تَكُونُ مَرْوِيَّةً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ عِدَّةٍ وَجُوهٍ، رَوَاهَا هَذَا الصَّاحِبُ، وَهَذَا الصَّاحِبُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَوَاطَأَ، وَمِثْلُ هَذَا يُوجِبُ الْعِلْمَ الْقَطْعِيَّ»^(١).

(١) مجموع الفتاوى (٢٢/١٨).

فهؤلاء الَّذِينَ يَتَذَرَّعُونَ مِنَ الْمُعَاصِرِينَ بِقَوَاعِدِ الْمَصْطَلَحِ لِيَسْلُطُوا بِهَا عَلَى أَخْبَارِ «الصَّحِيحِينَ» بِالْإِعْلَالِ، لشيءٍ ظهر لهم في أسانيدِها، هم مخالفون بادي الرأْي لأولئك العلماء الَّذِينَ أَخَذُوا عَنْهُمْ تِلْكَ الْقَوَاعِدَ! فلكم أعلموهم أَنَّ أَحَادِيثَ الْكِتَابِينَ قَدْ جَاوَزَتِ الْقَنْطَرَةَ، وَفُرِّغَ مِنْ دِرَاسَتِهَا، وَتُلْقِيَتْ بِالتَّصْديقِ لَجْمَلَةٍ مَا فِيهَا.

يقول العلائي (ت ٧٦١هـ): «إِذَا جَزَمَ الْمُحَدِّثُ بِالْخَبَرِ وَصَحَّحَهُ، وَاطَّلَعَ غَيْرُهُ فِيهِ عَلَى عِلَّةٍ قَادِحَةٍ فِيهِ، قُدِّمَتْ عَلَى تَصْحِيحِ ذَاكَ، مَا عَدَا تَصْحِيحَ الشَّيْخِينَ، لَا تَفْقَاحِ الْأَثَرِ عَلَى تَلْقِيِ ذَلِكَ مِنْهُمَا بِالْقَبُولِ»^(١).

فكان حقاً مِنَ الْجَهْلِ بِالْحَقِيقَةِ وَالشَّرْعِ فِي الْحُكْمِ، أَنْ يَخْضَعَ الدَّارِسُونَ لِلْأَحَادِيثِ لِتِلْكَ الْقَوَاعِدِ الْمَرْسُومَةِ الْمَحْدُودَةِ الَّتِي جَاءَتْ فِي كُتُبٍ مِّنْ تَأَخَّرَ زَمَانُهُ عَنْ زَمَانِهِمْ، وَانْخَطَّ مَكَانُهُ عَنْ مَكَانِهِمْ، فَيُؤَخِّدُ «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْجِزْيِ -مَثَلًا- أَوْ مُخْتَصِرَاتِهِ لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ، أَوْ «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ -عَلَى فَضْلِ هَذِهِ الْكُتُبِ، وَفَضْلِ مُؤَلِّفِهَا عَلَى الْمُشْتَغَلِينَ بِهَذَا الْعِلْمِ- فَيَحْكُمُ عَلَى «الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» لِلْبَخَارِيِّ، أَوْ «الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» لِمُسْلِمٍ، أَوْ «الْمَوْطَأَ» لِلإِمَامِ مَالِكٍ.

فَيُعَادُ الْأَمْرُ جَذْعًا! وَيُسْتَأْنَفُ النَّظَرُ فِي هَذِهِ الْكُتُبِ الَّتِي تَلَفَّتْهَا الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ، وَبَلَغَ أَصْحَابُهَا إِلَى أَقْصَى دَرَجَاتِ التَّحْقِيقِ وَالِدَقَّةِ وَالتَّحَرِّيِّ، وَتُشْرَحُ تَشْرِيحَ الْأَجْسَامِ، وَتُسَلَّطَ عَلَيْهَا الْمَقَائِيسُ الْمَحْدُودَةُ، الَّتِي تَقْبَلُ النِّقَاشَ، وَيَتَّسِعُ فِيهَا مَجَالُ الْكَلَامِ.

فهذا النَّوعُ مِنَ الْقِسْوَةِ الْعِلْمِيَّةِ، وَالْجَفَافِ الْفِكْرِيِّ، وَالْعَمَلِ التَّقْلِيدِيِّ -عَلَى حَدِّ تَعْبِيرِ النَّدَوِيِّ- «سَيُحْدِثُ فَوْضَى تَزَلُّزٍ بِهَا أَرْكَانُ الدِّينِ، وَتَنْتَضِعُ بِهَا الْعَقِيدَةُ وَالْيَقِينُ، وَيَتَوَرَّطُ الْمُسْلِمُونَ فِي اضْطِرَابٍ قَدْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَفَاهُمْ شَرُّهُ»^(٢).

(١) «جامع التحصيل» للعلائي (ص/٧٤).

(٢) «نظرات في صحيح البخاري» لأبي الحسن الندوي (ص/١٦).

الحالة الثانية: أن يكون كلام المُعاصِر فيما يَتعلّق ببعض الألفاظِ
اليسيرة في أخبارِ «الصّحّاحين»، لا في أصلِ الخبرِ:

فهذا باب مفتوح لمن انطبق عليه المعيارانِ الأوّلانِ من معايير نقدِ
المعاصرين «الصّحّاحين»، لأنّ الأُمَّة إنّما تَلَقَّت أخبارَ «الصّحّاحين» بالقبول في
الجملة، ولم تُطبّق على تصديق ما فيهما بكلّ الحروف والألفاظ! فهذا ليس إلّا
لكتاب الله، فهو الَّذي قَبوله فرضٌ بحروفه وألفاظه؛ وما نُقل إلينا من أحاديثِ
-سواء في «الصّحّاحين» أو غيرهما- لم يَكُن النَّبي ﷺ تَلَفَظ بها جميعها بحروفها،
بل منها ما رُوِيَ بالمعنى كما هو معلوم.

فَمَنْ بَانَ لَهُ عِلَّةٌ لَفِظٍ فِي حَدِيثٍ لَا تُؤَثِّرُ فِي أَصْلِهِ وَمَعْنَاهُ، أَوْ زِيَادَةً يَرَاهَا
ضَعِيفَةً فِي مَبْنَاهُ، فَلَهُ أَنْ يُفْصَحَ عَنْ ذَلِكَ بِشَرْطِهِ الْمُتَقَدِّم؛ وَعَلَى هَذَا جَرَى
الْمُحَقِّقُونَ مِنَ الْحَفَاطِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي نَقْدِ «الصّحّاحين»، مِنْهُمْ النَّوَوِيُّ، وَابْنُ
الْقَطَّانِ الْقَاسِي، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَابْنُ الْقَيْمِ، وَالذَّهَبِيُّ، وَابْنُ حَجَرٍ، وَغَيْرُهُمْ كَثِيرٌ،
لِمَنْ تَأَمَّلَ مَوَاطِنَ ذَلِكَ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ.

فهذه المعايير الثلاثة المقررة على ناقدِ الكتابين، مُعْتَمَدْنَا فِي اسْتِكْنَاهِ مَوْقِفِ
الْمَشَايخِ الْأَرْبَعَةِ الْمُعَاصِرِينَ مِنْ أَخْبَارِ «الصّحّاحين»، وَنَقَدَ تَعْلِيلَاتِهِمْ لِمَا أَعْلَوْهُ
مِنْهَا، اخْتِبَارًا لِسَلَامَةِ الْمَنْهَجِ الَّذِي سَلَكَوهُ فِي ذَلِكَ، وَتَبَيَّنَّا لِمَدَى وَهَاءِ الْفِكْرَةِ
الَّتِي عَوَّلَ عَلَيْهَا مَنْ سَوَّلَ لَهُ نَفْسُهُ الطَّعْنَ فِي أَحَادِيثِ «الصّحّاحين» فِي تَذَرُّعِهِ
بِهَوْلَاءِ الْمُعَاصِرِينَ؛ فَفَقُولُ مُسْتَعِينِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى:

المطلب الثاني

موقف محمّد زاهد الكوثري^(١) (ت ١٣٧١هـ) من «الصّحّاحين»

ونقد عمله في إعلال بعض أخبارها

الفرع الأوّل: موقف الكوثريّ من «الصّحّاحين».

لا شك أنّ الكوثريّ رأس من رؤوس الحنفيّة في وقته، ورافع رأيهم في صيغته، ذاع صيته في الأوساط العلميّة، بين مادح لمؤلّفاته مُتِمِّم بها، وذامٍ لطريقته في الاستدلال والمُغالبة؛ تميّز عن أكثر مُعاصريه بمشاركاته في العلوم الثّقليّة الّتي عجز أكثر أقرّانه عن خوضها، كعلوم الحديث والتّواريخ والسّير، فضلاً عن معرفة واسعة بمُصنّفات العلماء مطبوعها ومخطوطها.

(١) محمد زاهد بن الحسن الكوثري: فقيه حنفي تركي، جركسي الأصل، له اشتغال بالأدب والحديث والسّير؛ وُلد ونشأ في قرية من أعمال (دوزجة) بشرقي إسطنبول، وتفقّه في جامع (الفاصح)، وتولّى رئاسة مجلس التّدريس، واضطهده (الاتحاديون) في خلال الحرب العامّة الأولى، لمعارضته خطّهم في إحلال العلوم الحديثة محلّ العلوم الشرعيّة، ولشأ تولّى (الكماليون) وجاهروا بالإلحاد، أريد اعتقاله، فركب إحدى البواخر إلى الإسكندرية (١٩٢٢م)، وتنقّل زمناً بين مصر والشّام، ثم استقرّ في القاهرة موظفاً في (دار المحفوظات) لترجمة ما فيها من الوثائق التركية إلى العربيّة، وتوفي بالقاهرة. وله من التّأليف: «تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب» ويعني بالخطيب صاحب تاريخ بغداد، و«النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شبيب على أبي حنيفة» وله نحو مئة مقالة جمعها أحمد خيرى في كتاب «مقالات الكوثري»، انظر «الأعلام للزركلي» (١٢٩/٦).

فقد أسالَ إِمَادَ الْمُتَنَقِّدِينَ عَلَيْهِ -بِحَقِّ وَبَاطِلٍ- فِي نُصْرَةٍ مَا يَعْتَقِدُ، مُنْفَلَتِ
العنان فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ خَالَفَهُ فِي ذَلِكَ، دَرَبَ اللِّسَانِ -أَحْيَانًا- بِالْإِبْلَاحِ فِي كَثِيرٍ
مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَرِجَالِ الْفَقْهِ، فِي سَبِيلِ الدِّفَاعِ عَنْ إِمَامِهِ
أَبِي حَنِيفَةَ.

فلقد طالت نِبَالُهُ الْبَخَارِيُّ نَفْسَهُ! حَتَّى لَمَزَهُ فِي مُعْتَقَدِهِ أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ
وَعَمَلٌ وَاعْتِقَادٌ، وَأَنَّهُ بِهِ فِي سَبِيلِ الْإِنْحِيَاذِ إِلَى الْمَعْتَزِلَةِ أَوْ الْخَوَارِجِ! فَكَانَ وَمَا
قَالَ فِي حَقِّهِ: «مِنْ الْغَرِيبِ أَنَّ بَعْضَ مَنْ يَعْبُدُونَهُ مِنْ أَمْراءِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ!
يَتَّبِعُ قَائِلًا: إِنِّي لَمْ أَخْرِجْ فِي كِتَابِي عَمَّنْ لَا يَرَى أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ
وَيَقْصُرُ، مَعَ أَنَّهُ أَخْرَجَ عَنْ غُلَاةِ الْخَوَارِجِ وَنَحْوِهِمْ فِي كِتَابِهِ»^(١).

ولستُ أدري مِنْ أَيْنَ أَتَى الْكُوْثُرِيُّ بِذَلِكَ اللَّفْظِ يَنْسِبُهُ إِلَى الْبَخَارِيِّ، فَإِنَّ
الْمَشْهُورَ عَنْهُ قَوْلُهُ: «كَتَبْتُ عَنْ أَلْفِ نَفَرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَزِيَادَةٍ، وَلَمْ أَكْتُبْ إِلَّا عَمَّنْ
قَالَ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَلَمْ أَكْتُبْ عَمَّنْ قَالَ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ»^(٢).

والفرق بَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ لَاحِظٌ! فَإِنَّ الَّتِي لِلْكُوْثُرِيِّ تَنْفِي أَنْ يَكُونَ فِي كِتَابِ
الْبَخَارِيِّ رِوَايَةً أَحَدِ رُؤْيَا بِالْإِرْجَاءِ، بَيْنَمَا اللَّفْظُ الصَّحِيحُ عَنِ الْبَخَارِيِّ، يَدُلُّ عَلَى
عَدَمِ أَخْذِهِ هُوَ عَنْ شَيْخٍ مُرْجِي كِتَابَةً عَنْهُ، لَا أَنَّ أَسَانِيدَ كِتَابِهِ خَالِيَةٌ مِمَّنْ رُمُوا
بِالْإِرْجَاءِ بِالْمَرَّةِ، وَلَوْ تَقَدَّمُوا فِي الطَّبَقَةِ! وَلَا وَرَدَ فِي عِبَارَتِهِ ذِكْرُ «جَامِعِهِ
الصَّحِيحِ» أَصْلًا.

وعلى خِلافٍ مَا تَقَصَّدَ الْكُوْثُرِيُّ بِنَقْلِ تِلْكَ الْعِبَارَةِ مِنْ حَشْرِ الْبَخَارِيِّ فِي
الْمَيَالِينِ إِلَى الْخَوَارِجِ، فَقَدْ اسْتَبْطَنَ تَحَامُلُهُ هَذَا تَغَافُلًا عَنْ مَنَهِجِ الْبَخَارِيِّ فِي
الرِّوَايَةِ عَنْ أَصْحَابِ الْمَقَالَاتِ.

(١) «تَأْنِيبُ الْخُطِيبِ» (ص/ ٩٠-٩١).

(٢) كَذَا رَوَاهُ عَنْهُ اللَّالِكَاثِيُّ فِي «شَرْحِ أَصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ» (٩٥٩/٥ بِرَقْم: ١٥٩٧)،
وَانْظُرْ «تَغْلِيقَ التَّغْلِيقِ» لِابْنِ حَجَرٍ (٣٨٩/٥).

بيان ذلك: أن مَنْ رُوي من رجال «صحيحه» ببدعة الإرجاء قد بلغوا أحدَ عَشَرَ رَوايًا^(١)، رَوَى لهم في الأصول والمُتَابَعَاتِ عَلَى السَّوَاءِ^(٢)؛ بينما لم يَرَوْهُمَنْ رُوي بقولِ الخَوَارِجِ إِلَّا ثَلَاثَةٌ فَقَطْ! وهم:

عِكرمة مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ (ت ١٠٤هـ): عَلَى قَرَضٍ تَلْبُسُهُ بِهِذِهِ الْبِدْعَةُ، فَلَا تَضُرُّ حَدِيثَهُ، فَقَدْ كَانَ صَادِقَ اللَّهْجَةِ، غَيْرَ دَاعٍ إِلَى مَقَالَتِهِ؛ وَالْحَالُ أَنَّهَا لَمْ تَنْبُتْ عَلَيْهِ عَلَى وَجْهِ التَّحْقِيقِ^(٣).

وَالْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ (ت ١٥١هـ): وَهَذَا صُدُوقٌ غَيْرَ دَاعٍ إِلَى نَحْلَتِهِ، قَدْ وَثَّقَهُ كَثِيرٌ مِنَ النُّقَادِ^(٤).

وَعِمْرَانُ بْنُ جِطَّانٍ (ت ٨٤هـ): وَيُرَوَّى رَجُوعُهُ عَنْ ذَلِكَ بِأَخْرَجَةٍ^(٥)، وَهُوَ أَشْهَرُ مَنْ يُسْتَشْكَلُ عَلَى الْبَخَارِيِّ رَوَايَتَهُ عَنْهُ، مَعَ كَوْنِهِ لَمْ يُخْرِجْ لَهُ فِي «صَحِيحِهِ» إِلَّا حَدِيثِي فِي الْمُتَابَعَاتِ فَقَطْ، وَفِي هَذِهِ لَا يَضُرُّ التَّخْرِيجَ لِمَثَلِهِ، وَلَا صِلَةَ لِحَدِيثَيْهِ بِالْخَوَارِجِ^(٦)، مَعَ كَوْنِهِمَا ثَابِتَانِ مِنْ وَجُوهٍ غَدِيدَةٍ أُخْرَى^(٧).

وَقَدْ بَيَّنَّا مِنْهُجَ الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ فِي الرَّوَايَةِ عَنْ أَهْلِ الْبِدْعِ فِي مَبْحَثٍ سَابِقٍ^(٨).

(١) «هَدْيُ السَّارِي» (ص/٤٥٩-٤٦٠)، مِنْهُمْ مَنْ لَنْ تَنْبُتَ عَلَيْهِ هَذِهِ الْبِدْعَةُ.

(٢) كَعْبِدُ الْحَمِيدِ الْحَمَانِي (ت ٢٠٢هـ)، وَعُثْمَانُ بْنُ غِيَاثِ الْبَصْرِيِّ، وَعَمَرُ بْنُ ذَرٍّ (ت ١٥٣هـ)، انْظُرْ «مَنْهَجُ الْإِمَامِ الْبَخَارِيِّ فِي الرَّوَايَةِ عَنْ رُؤْيِي بِدْعَةٍ» لِأَنْدُونُوسِيَا بِنْتِ خَالِدٍ (١/١٨٥).

(٣) انْظُرْ «هَدْيُ السَّارِي» (ص/٤٢٥).

(٤) انْظُرْ «مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (٤/٣٤٥).

(٥) قَدْ سَبَقَ تَحْقِيقُ حَالِهِ فِي (١/١٩٥-١٩٧)، انْظُرْ «تَهْلِيلُ التَّهْلِيلِ» لِابْنِ حَجَرٍ (٨/١٢٨).

(٦) فِي كِتَابِ الْبَيَاسِ بِرَقْمِ (٥٨٣٥) وَ(٥٩٥٢)، وَلَيْسَ حَدِيثًا وَاحِدًا كَمَا ظَنَّهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «هَدْيِ السَّارِي» (ص/٤٣٢)، وَتَابِعَهُ عَلَيْهِ عَطَا اللَّهِ الْمَعَايِطَةُ فِي بَحْثِهِ «رَدُّ الشُّبُهَاتِ الْمَثَارَةِ حَوْلَ رَوَايَاتِ الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ لِأَحَادِيثِ الْخَوَارِجِ» (ص/١٢) الْمَقْدَمُ لِمَوْثَرِ «الْإِنْتِصَارِ لِلصَّحِيحِينَ» الْمُنْعَقِدُ بِكُلِّيَةِ الشَّرِيعَةِ بِعَمَّانِ الْأُرْدُنِيَةِ ١٤-١٥/٧/٢٠١٠م.

(٧) انْظُرْ «مَنْهَجُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ فِي دِفَاعِهِ عَنْ رِجَالِ صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ الْمُتَكَلِّمِ فِيهِمْ» لِصَالِحِ الصَّبَاحِ (٢/٤٢٦).

(٨) انْظُرْ (١/١٩٥) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ.

وإن كنتُ مع ذلك لا أرتاب في كون الكوثريِّ مُبْجَلًا لصحيحه البخاريِّ مسلم، محتجًا بأحاديثهما على المُخالف، موصيًا طلبة العلم والقائمين على المعاهد بالحرص على تدارسهما والاعتناء بحفظ أحاديثهما^(١).

الفرع الثاني: تُعثر الكوثريُّ في نقد بعض أحاديث «الصَّحَّاحين» جرَّاء صلابته المذهبية.

لقد أُطِيعَ بالكوثريِّ في أخطائه على الرواة والعلماء برودٍ مُتعاقدٍ مُتناصرة، لا يسيما في تعقُّب المُعلِّمي لكتابه «تَأْنِيبُ الخَطِيب» الغايز بجمهرة من الرواة بغير وجهٍ حقٍّ؛ فتصدَّى المُعلِّمي في «التَّنْكِيل» للذَّب عن ذِمَارِ ثلاثٍ وسبعين ومائتي ترجمةٍ من المُحدِّثين وغيرهم، وذلك بالتِّي هي أحسن فهمًا ومنهجًا وتقريعًا، فلم يجدْ (المؤنَّب) بعدُ من الرَّاْسِخين تَبِيْعًا.

والَّذي آلَ بالكوثريِّ إلى مثل هذه الهَنَاتِ العِلْمِيَّة، تسرَّعه في إثبات ما يراه صوابًا من غير مزيدٍ لتقليبٍ نظرٍ فيما هو بصدد تحقيقه، جرَّاء صلابته في مذهبٍ لإماميه أبي حنيفةٍ في الفروع، وعقيدة أبي منصورٍ في الأصول، تصل أحيانًا إلى حدِّ التَّعَصُّب! و«العَصِيَّة لها هَوَاة، وَكَمْ جَرَّت مِنْ مَهَازِل»^(٢)

يَشْهَدُ عليه بهذه العَصِيَّةِ السُّلْبِيَّة أحدُ مُعجبيه من علماء المغرب؛ أعني به عبد الله الغُمَارِيُّ، فقد قال في حقِّه: «كُنَّا نُعْجِبُ بالكوثريِّ، لِعِلْمِهِ وَسَعَةِ أَطْلَاعِهِ، كَمَا كُنَّا نَكْرَهُ مِنْهُ تَعْصُّبَهُ الشَّدِيدَ لِلْحَنَفِيَّة، تَعْصُّبًا يَفُوقُ تَعْصُّبَ الرَّمْخَشَرِيِّ لِمَذْهَبِ الْاِعْتِزَالِ، حَتَّى كَانَ يَقُولُ عَنْهُ شَقِيقُنَا الْحَافِظُ أَبُو الْفَيْضِ: مَجْنُونُ أَبِي حَنِيفَةَ!»^(٣).

(١) انظر شيئًا من أخبار ذلك في وصيته للقائمين على جامعة الأزهر في «مقالاته» (ص/٤٨١).

(٢) «براءة أهل السنة» لبيكر أبو زيد (ص/٢٧٦).

(٣) «بدع التفاسير» لعبد الله الغماري (ص/١٨٠).

وهذا الوصف بدوره مُجْحَفٌ من الغُمَارِيِّ غير مُنْصَفٍ، فإنَّ الكوثريِّ وإن بالغَ غير مرَّةٍ في الدِّفاع عن أبي حنيفة ومذهبه بنوع شطوط على المُخالف، بدافعٍ نفسيٍّ مما كان يعتقدُه تَنَقُّصًا من مُخالفه لإماميه =

والمنهج العلمي الدقيق المتناسق دلالة على حسن تصور صاحبه، وسلامة فطرته؛ وإني لأسف أن أقول أن الكوثري كان في كثير من مقالاته وردوده - ما تعلّق منها بمسالك التصحيح والتعليل بخاصة - يكلم بيد ويأسو بأخرى! قد نبأ بهذا عامّة من تناول الكوثري بالرّد؛ فلذا خصّ له أحمد الغماري «سفرًا نارياً تجاوزَ في الحدّ، بعامل ردّ الفعل العنيف»^(١)، طبع بعد وفاة الرجلين، جَمَعَ فيه مُتَنَاقِضَاتِ الكوثري، وَضَمَّ إليه مُتَضَارِبَاتِهِ، وَسَمَّاهُ بـ «بيان تلبس المُفْتري»^(٢).

الفرع الثَّالث: مثالان للخلل القابع في منهج الكوثري في إعلال الصّاح.

ولقد كان لهذا التّجانف من الكوثري عن إنصاف أهل الحديث في منهج النّقْد، آثاره الوخيمة على نظره إلى أحاديث «الصّحّاحين»، بحيث تراه جرّبًا على نسف كلّ ما لم يرقّه من مُتُونِهِمَا بدعاوي عقديّة ومذهبيّة.

= ومنهـب أصحابه، فإنّه كان يؤسّل نظرياً لكون دين الله ليس وفقاً على أحد من المجتهدين؛ وما من أحد من الفقهاء -ومنهم أبو حنيفة- إلّا وفي كلامه ما يؤخذ منه ويُرَدُّ. فتراه -مثلاً- يقول في مقدمة «تأنيب الخطيب» (ص/١٢) في سياق تجويزه لأتباع أحد المجتهدين من أرباب المذاهب الأربعة المعروفة: «... وإنا ادّعاء أن إمامه هو المُصَيِّب في المسائل كلّها في نفس الأمر، فرجّم بالغيب... ومَن أقرنا له بأنّه مجتهد، فقد اعترفنا له بأنّه يخطئ ويصيب... فيكون القول في أحد المجتهدين بأنّه مُصَيِّب مطلقاً، مجازفة يبرأ منها أهل العلم المُنصفون، لأنّه يؤدّي إلى رفعه لمقام العصمة».

ولا يُقال عن هذا مجرد تنظير منه قد جفاه في تطبيقاته؛ لا بل قد خالفت الكوثري إمامه أبا حنيفة نفسه في مسائل عدّة، بل بيّن خطأه فيها، كرّده عليه في «مقالته» (ص/١٩٧) في إلزامه الوقف عند حكم القاضي به وعدم لزومه عند عدم حكمه، وبيّن الكوثري أن الدّليل الصحيح يخالفه، وكذا في بعض المسائل الأخرى التي خالفه فيها في كتابه «اللّكت الطّرفية»، كمسألة انتباز الخليطين، والمُزارة.

(١) من مقدمة محمد الأمين بوخيزة لكتاب «تكميل العيين» (ص/٦).

(٢) مع أن أحمد بن الصّديق قد استجاز الكوثري بمرؤياته فأجازها ذكر روايته عنه في ثبته الكبير «البحر المميّ» (١/٤٢٦)، وكذلك في ثبته المختصر «المعجم الوجيز» (ص/١٠)، إلّا أنّه لم يستحمل من مُجيزه خطاياهم العلميّة، خاصّة بعد أن عرّض به الكوثري في بعض ردوده.

فَمِنْ أَشْهُرِ أَمْثَلِهِ هَذَا فِي بَابِ الْعُقَائِدِ^(١):

رَدُّهُ لِحَدِيثِ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ رضي الله عنه فِي سَوَالِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْجَارِيَةِ:
بِ«أَيْنَ اللَّهِ؟»^(٢)، نَحَى فِيهِ إِلَى تَعْلِيلِهِ بَعْدَ انْصَارِفِهِ عَنْ تَأْوِيلِهِ، فَرَأَى يَضْرِبُ
رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ بِدَعْوَى الْاضْطِرَابِ، فَاسْتَرْوَحَ الْكُوْثَرِيُّ لِإِسْقَاطِ
الْحَدِيثِ بِذَا، مَعَ عَلَيْهِ بَضْعُ كَثِيرٍ مِنْهَا، وَالتَّوْفِيقُ بَيْنَهَا مُمَكِّنٌ غَيْرُ مُتَكَلِّفٍ^(٣).

وَمِثَالُ ذَلِكَ مِنْهُ فِي بَابِ الْفَقْهِ:

إِعْلَالُهُ لَمَّا أَتَّفَقَ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ
إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ مِثْنَى، فَقَالَ: خَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، فَقَالَ: إِذْبَحْ وَلَا خَرَجْ، وَجَاءَ
آخَرُ فَقَالَ: ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، فَقَالَ: إِرْمِ وَلَا خَرَجْ.. الْحَدِيثُ^(٤).

فَتَعَجَّلَ الْكُوْثَرِيُّ فِي مَقَامِ نَصْرَةِ مَذْهَبِهِ إِلَى تَضْعِيفِ هَذَا الْحَدِيثِ بِكَلَامِ
عَجِيبٍ وَاللهُ! يَقُولُ فِيهِ: «إِنَّ هَؤُلَاءِ السَّائِلِينَ مُجَاهِلِينَ فِي هَذِهِ الرُّوَايَاتِ»^(٥)

فَلَمْ تُسَعِفِ الْعُمَارِيُّ نَفْسَهُ أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنْهُ هَذِهِ الْهِنَاتِ! حَتَّى اسْتَشَاطَ عَلَيْهِ
حَقْنًا فِي رَدِّهِ عَلَيْهِ قَائِلًا: «هَذَا أَقْسَى مَا يَكُونُ فِي الْوَقَاحَةِ وَالْإِجْرَامِ!.. فَهَذَا
-كَمَا تَرَاهُ- خَرَقَ لِإِجْمَاعِ الْعُقَلَاءِ وَالْمُسْلِمِينَ فِي آيٍ وَاحِدَةٍ، فَإِنَّ الْعَقْلَ بِالضَّرُورَةِ
يَقْضِي أَنَّهُ لَا دَخَلَ لِإِبْهَامِ السَّائِلِينَ وَالْجَهْلِ بِهِمْ فِي الرُّوَايَةِ، لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا بِنَقْلَةٍ،
إِنَّمَا ذُكِرُوا فِي الْخَبَرِ سَائِلِينَ، فَلَوْ ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ الْحُكْمَ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ

(١) انظر جملة من أحاديث العقائد التي ردّها الكوثري في «الصحّاحين» في «زاهد الكوثري وآراؤه
الاعتقادية» لعلي الفهيد (ص/٣٨٧) وما بعده.

(٢) أخرجه مسلم (ك: المساجد ومواضع الصلاة، باب: تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من
إباحته، رقم: ٥٣٧).

(٣) سيأتي الرد على بعض مُعارضاته لمتن هذا الحديث في محله من الجزء الثاني من هذا البحث.

(٤) أخرجه البخاري (ك: العلم، باب: الفتيا وهو واقف على الدابة ونحوها، رقم: ٨٣)، ومسلم

(ك: الحج، باب: من حلق قبل النحر، أو نحر قبل الرمي، رقم: ١٣٠٦).

(٥) «لُكْتُ الظَّرِيفَةُ» لِلْكُوْثَرِيِّ (ص/٥٦-٥٧).

سؤال سائل، لَمَا كان لذكرهم أيُّ تأثيرٍ في الحديث، لا في المتن، ولا في الإسناد^(١).

فهذان حديثان في «الصَّحيح» قد عجم رأْي الكوثريّ في تضعيفهما، لم يسلك في ذلك مسلكًا علميًّا صحيحًا، ولا سبقه إلى تعليلهما أحدٌ أعرفه مِنَ المُعتبرين، فما كان جائزًا الاستشهاد به في ما زلَّ فيه، فضلًا عن اتِّخاذ نقداًته وليجّةً لاعتضاد المعاصرين به في استباحة الصَّحاح؛ والله يغفر له.

(١) «بيان تلبس المفتري» (ص/ ١٢٥).

المَطْلَب الرَّابِع
موقف أحمد بن الصَّدِّيق الغُمَارِي^(١) (ت ١٢٨٠هـ)
من «الصَّحَّاحِينَ»

الفرع الأوَّل: تَمَيُّزُ الغُمَارِي فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ وَسِعَةِ أَطْلَاعِهِ عَلَى مُصَنَّفَاتِهَا.

تَبَوَّأَ الغُمَارِيُّ مَكَانَةً فِي مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ لَا تَكَادُ تُسَامَى فِي عَصْرِهِ وَمِصْرِهِ، لَمْ يُنَازَعْ مُنْصَفٌ لِقِيَّتِهِ فِي قُوَّةِ حِفْظِهِ لِمَتُونِ الْأَحَادِيثِ، وَسِعَةِ مَعْرِفَتِهِ بِدَوَاوِينِهَا، وَغَزَاوَةِ تَصْنِيفِهِ فِي عُلُومِهَا^(٢)؛ فَلَسْتُ أَبَالِغُ إِنْ نَقَيْتُ لَهُ مُسَاوِيًا فِي ذَلِكَ بِبِلَادِ الْمَغْرِبِ كُلِّهَا، فِي زَمَنِهِ وَلَا قَبْلَهُ!^(٣)

(١) أحمد بن محمد بن الصَّدِّيق بن أحمد أبو الفيض الغُمَارِي الحُسَيْنِي: مَحْدَثٌ مَغْرِبِي طُلُعَ، مِيَالٌ إِلَى فَقْهِ الظَّاهِرِيَّةِ، مِنْ نَزْلَاءِ طَنْجَةٍ؛ تَعَلَّمَ فِي الْأَزْهَرِ، وَكَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السُّلْطَةِ فِي الْمَغْرِبِ جَفْوَةٌ، وَاسْتَقْبَلَهُ جَمَالُ عَبْدِ النَّاصِرِ وَوَعَدَهُ بِأَنْ يَبْنِيَ لَهُ دَارَ حَدِيثٍ بِمِصْرَ، وَأَخْلَفَهُ! ثُمَّ تَوَفَّى بِالْقَاهِرَةِ كَمَدًا حِينَ سَمِعَ بِخَبَرِ اغْتِقَالِ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بِالْمَغْرِبِ.

مِنْ تَأْلِيْفِهِ: «تَوْجِيْهُ الْأَنْظَارِ لِتَوْحِيدِ الْمُسْلِمِينَ فِي الصُّومِ وَالْإِفْطَارِ»، وَ«النُّصُورُ وَالتَّصْدِيقُ» فِي سِيرَةِ وَالِدِهِ مُحَمَّدٍ، وَ«الْمَعْجَمُ الْوَجِيزُ لِلْمُسْتَجِيزِ» رِسَالَةٌ فِي شَيْوَعِهِ وَلَمَحَةٍ مِنْ تَرَاجُمِهِمْ، وَ«الْمَدَاوِي لِعِلَلِ الْمَنَاوِي» وَغَيْرُهَا كَثِيرٌ، انْظُرِ «الْأَعْلَامَ» لِلزَّرْكَلِيِّ (٢٥٣/١).

(٢) يَتَبَيَّنُ هَذَا لِمَنْ طَالَعَ كِتَابَهُ «لَيْسَ كَذَلِكَ» فِي الاسْتِدْرَاكِ عَلَى الْحَقَائِدِ كَثِيرًا مِنَ الطُّرُقِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِالرُّوَاةِ بِمَا أَذَاهُ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، فَأَصَابَ فِي كَثِيرٍ، وَأَخْطَأَ فِي بَعْضٍ.

هَذِهِ الْمَصْنَفَاتُ فِيهَا الْمَطْبُوعُ وَالْمَخْطُوطُ، وَقَدْ ذَكَرَ أَحْمَدُ الْغُمَارِي قَائِمَةً بِجُلِّهَا فِي كِتَابِيهِ «الْبَحْرُ الْعَمِيقُ فِي مَرْوِيَّاتِ ابْنِ الصَّدِّيقِ» وَتَرْجِمَتِهِ لِنَفْسِهِ «سَبْحَةُ الْعَقِيقِ»، وَفِي آخِرِ كِتَابِهِ «تَوْجِيْهُ الْأَنْظَارِ إِلَى تَوْحِيدِ الْمُسْلِمِينَ فِي الصُّومِ وَالْإِفْطَارِ» (ص/١٥١-١٥٨) جَدُولٌ بِأَسْمَاءِ مُصَنَّفَاتِهِ.

(٣) اعْتَنَى سَعِيدُ مَمْدُوحِ الْمِصْرِيِّ بِسَرْدِ أَسْمَاءِ مَصْنَفَاتِ الْغُمَارِي الْحَدِيثِيَّةِ، وَتَمَيَّزَ الْمَطْبُوعُ مِنْهَا مِنْ

يقول عنه تلميذه محمد الأمين بوخيزة: «لقد كان العُمَارِيُّ كثيرَ الكتابةِ سريعاً، فهو يكتبُ في مجلسٍ واحدٍ ما يعجزُ عنه جماعةٌ في ساعاتٍ، واتفقَ له أن يَكْتُبَ مَوْلَافَاتٍ يَوْمِيَّةً، أي أَنَّهُ يَكْتُبُ مَوْلَافًا في كِرَاسَاتٍ ثَلَاثَةٍ أو أَرْبَعَةٍ في يومٍ أو بَعْضِهِ! ولكن الجَلُو لا يَثْبُتُ - كما يقول المَثَلُ -، فَإِنَّ عَيْبَ هَذَا الرَّجُلِ أَنَّ عِلْمَهُ أَكْثَرُ مِنْ عَقْلِهِ، فهو مُتَسَرِّعٌ وصاحبُ مُبَالَغَةٍ، ولا يَتَحَرَّى كَثِيرًا مِنَ الثَّقَلِ»^(١).

وحقًّا وجدته في عَامَّةِ تَحْقِيقَاتِهِ كما قال؛ يَحْشُرُ الطَّرِيقَ والأسَانِيدَ حَشْرًا دونَ نَقْدٍ ولا تَمْيِيزٍ، وكَثِيرًا ما يَبْنِي عَلَى مُجَرَّدِ ذَلِكَ أَحْكَامًا لا تَصَحُّ، وهذا شَيْءٌ يَعْرِفُهُ مَنْ طَالَعَ مَوْلَافَاتِهِ بِتَجَرُّدِ النَّاقِدِ، خَاصَّةً مِنْهَا «الْمُدَاوِي لِجَلَلِ الْمُنَاوِي»، و«فَتْحَ الْمَلِكِ الْعَلِيِّ بِصَحَّةِ حَدِيثِ بَابِ مَدِينَةِ الْعِلْمِ عَلَيَّ».

وعَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ سِيَعَةِ أَطْلَاعٍ وَفَهْمٍ لِهَذَا الْفَنِّ، وَدُرْبَةٍ فِي مُمَارَسَتِهِ، هُوَ وَأَخْوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَمْ يَعْصِمِهِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي هَنَاتٍ قَبِيحَةٍ فِي مَسَائِلٍ مِنْهُ، خَالَفتْ بِهَا الْمُحَدِّثِينَ فِي مَنَهِجِ التَّعْلِيلِ وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ؛ مِمَّا يُعْطِي النَّازِرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ هُوَ وَالْآخَرِينَ انْطِبَاعًا بِاسْتِحْكَامِ الْهَوَى فِي أَحْكَامِهِمْ؛ فَلَقَدْ وَقَعُوا فِيهَا أَنْكَرُوه عَلَى الْكَوْثَرِيِّ مِنَ التَّعَصُّبِ لِلرَّأْيِ وَالشُّذُودِ فِيهِ!

الفرع الثاني: نقد كلامٍ للعُمَارِيِّ يُحْتَجُّ بِهِ لِفَتْحِ بَابِ الطَّعْنِ لَأَخْبَارِ «الصَّحَّاحِينَ».

تَهَاوَى بَعْضُ الْمُعَاَصِرِينَ الْمَهْوَوسِينَ بِفِكْرَةِ تَنْقِيَةِ الثَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ عَلَى تَرْدَادٍ بَعْضُ مُقَرَّرَاتِ الْعُمَارِيِّ، أَشْهَرُهَا فَقَرَّةٌ مِنْ كَلَامِهِ طَارَوْا بِهَا كُلَّ مَطَارٍ، يَذْكُرُ فِيهَا بَعْضُ مَعَايِيرِ مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ^(٢)، يَقُولُ فِيهَا:

= المخطوط، في كتابه «الاتجاهات الحديثة في القرن الرابع عشر» (ص/٣٨٦)، فبلغت (٩٣) مصنفًا، ما بين رسالةٍ صغيرةٍ إلى عدَّةٍ مجلِّداتٍ، بل جاوزت المائةَ عَلَى عَدِّ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّلِيدِيِّ فِي كِتَابِهِ «نزات المغاربة في الحديث النبوي وعلومه»، وبنظرةٍ إِلَى سِرِّهِ الْأَخِيرِ لِمَصَنَّفَاتِ الْحَدِيثِ وَعُلُومِهِ فِي بِلَادِ الْأَنْدَلُسِ وَالْمَغْرِبِ الْأَقْصَى مِنْذُ الْإِسْلَامِ، نَجِدُ عَدَّاهُ (١٢١١) مَصَنَّفًا مَعَ فَوْتِ الْكَثِيرِ عَلَيْهِ، لَتَكُونَ نِسْبَةُ مَصَنَّفَاتِ الْعُمَارِيِّ مِنْهَا لَوْحْدِهَا قِرَابَةً (٩٦%)!

(١) «جِزَابُ الْأَدِيبِ السَّائِعِ» لِبُخَيْرَةِ الْحَسَنِيِّ (١/١١٣ مخطوط).

(٢) كما تَرَاهُ فِي كِتَابِ «السَّيْفِ الْحَادِ» (ص/١٠٢-١٠٣) لِسَعِيدِ الْقَنْبَوِيِّ مُحَدِّثِ الْإِبَاضِيَّةِ، وَتَجْرِيدِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي لَا تَلْزَمُ لِحِمَالِ الْبِنَاءِ (ص/٢٨).

«كَمْ مِنْ حَدِيثٍ صَحَّحَهُ الْحُفَاطُ وَهُوَ بَاطِلٌ! بِالنَّظَرِ إِلَى مَعْنَاهُ وَمُعَارَضَتِهِ لِلْقُرْآنِ، أَوْ السُّنَنِ الصَّحِيحَةِ، أَوْ مَخَالَفَةِ الْوَاقِعِ وَالتَّارِيخِ؛ وَذَلِكَ لِدُخُولِ الْوَهْمِ وَالْغَلَطِ فِيهِ عَلَى الْمَعْرُوفِ بِالْعَدَالَةِ، بَلْ قَدْ يَتَعَمَّدُ الْكَذِبُ! فَإِنَّ الشُّهُرَةَ بِالْعَدَالَةِ لَا تُفِيدُ الْقَطْعَ فِي الْوَاقِعِ.

وَمِنْهَا أَحَادِيثُ «الصَّحَّاحِينَ»، فَإِنَّ فِيهَا مَا هُوَ مَقْطُوعٌ بِطُلَانِهِ! فَلَا تَغْتَرَّ بِذَلِكَ، وَلَا تَنْهَيْبُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ بِالْوَضْعِ لِمَا يَذْكُرُونَهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى صِحَّةِ مَا فِيهِمَا، فَإِنَّهَا دَعْوَى فَارِغَةٌ لَا تَثْبُتُ عِنْدَ الْبَحْثِ وَالتَّمْحِصِ، فَإِنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى صِحَّةِ جَمِيعِ أَحَادِيثِ الصَّحَّاحِينَ غَيْرَ مَعْقُولٍ وَلَا وَاقِعٍ»^(١).

فَعَامَّةُ هَذَا الْكَلَامِ مُحَضَّرٌ غَلَطٌ، وَالْعُمَارِيُّ يُشْنَعُ عَلَى الْكُوْثَرِيِّ تَنَاقُضَاتِهِ وَهُوَ وَاقِعٌ بِهَا! فَمَا هُوَ ذَا يَفْتَحُ بَابَ التَّكْذِيبِ لِمَا فِي «الصَّحَّاحِينَ» بِدَعْوَى أَنْ لَا إِجْمَاعَ عَلَى مَا فِيهِمَا؛ مَعَ أَنَّهُ هُوَ نَفْسُهُ مَنْ أَنْكَرَ عَلَى الْكُوْثَرِيِّ طَعْنًا لَهُ فِي حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ، مُحْتَجًّا عَلَيْهِ بِأَنَّهُ «ظَنَّنَ فِي أَحَادِيثِ الصَّحَّاحِينَ الْمُجْمَعِ عَلَى صِحَّتِهَا»^(٢)!

وَهُوَ نَفْسُهُ مَنْ دَافَعَ عَلَى أَحَدِ الرُّوَاةِ مِمَّنْ تَكَلَّمَ فِيهِ بِقَوْلِهِ: «يُعْتَبَرُ تَوْثِيقُ مُسْلِمٍ لَهُ وَمَنْ وَافَقَهُ عَلَى تَوْثِيقِهِ، فَيَكُونُ الْحَدِيثُ صَحِيحًا، لَا سِيمَا بَعْدَ دُخُولِهِ فِي الْكِتَابِ الْمُجْمَعِ مِنَ الْأُمَّةِ عَلَى صِحَّتِهِ»^(٣)!

وَلَقَدْ حَوَتْ فِقْرَتُهُ السَّابِقَةَ جُمْلَةً مِنَ الْمَغَالِطَاتِ، لَنَا فِي كَشْفِهَا ثَلَاثُ وَقَفَاتٍ:

الوقف الأولى: قول العُمَارِيِّ أَنَّ كَثِيرًا مِمَّا صَحَّحَهُ الْحُفَاطُ بَاطِلٌ بِالنَّظَرِ إِلَى مَتْنِهِ:

فهذا مثال لما ذكرناه عنه آنفًا من تسرُّعه في أحكامه المبالغية! وهو كلام عمومه مُشْكَلٌ يُسْتَفْصَلُ عَنْهُ:

(١) «المُخْبِرُ عَلَى الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» (ص/١٣٧-١٣٨).

(٢) «بيان تلبس المفتري» (ص/١٢٥).

(٣) «المُدَاوِي لِمَلَلِ الْمُتَاوِي» (٢/٥٤٨).

فإن كان قصده ما اتَّفَقَ الحُقَاطُ على تصحيحه من الأخبار، وتلقَّوها بالقَبول -كحال أصول المرفوعات في «الصَّحَّيحِينَ»-: فكلامه ردٌّ؛ فإنَّ جريان عملهم على تصحيحها والاحتجاج بها مُستلزمٌ لاستقامة مُتونها ضرورةً، فلن يَغيب عن جميعهم نكارةُ متنها إن وُجِدَتْ؛ وسبق الكلام حول هذه المسألة.

وإن كان يريدُ بإطلاقه بعض الحُقَاطِ، وأنَّ آخرين يُخالفونهم: فهذا يقع كثيرًا؛ يَنَازَعُ الثُّقَاتُ في ترجيحِ صِحَّةِ حديثٍ من عدمه، فما يُصَحِّحه جماعةٌ ويقبلون منه، قد يراه آخرون مَعْلُولًا وَيُطْلُون مَدْلُولَهُ! فلا حَرَجَ من اختيارِ أَحَدٍ القولينِ بدليله.

والظَّاهر من كلام العُمَارِيِّ نزوعه إلى المقصد الأوَّل لا الثَّاني! فإنَّ من كبائرِ العُمَارِيِّ وأصل بليَّته: استحقارُه لإجماعاتِ المُحدِّثين! فلا يكاد يُبالي بأقوالِ ساداتهم إذا خالفت رأيه.

رَأَى شاهدَ هذا صارخًا من فيبح قوله: «في المُحدِّثين عادةٌ قبيحةٌ! هي تَقْلِيدُ السَّابِقِ منهم، والاعتماد على ما يقول من غير تأمُّلٍ ولا رويَّةٍ، ومع صرفِ النَّظَرِ عن التَّحْقِيقِ والاستدلالِ والبحث فيما يُؤَيِّد قولَ ذلك السَّابِقِ أو يُبْطِلُه وَيَرُدُّه، لأنَّهم ليسوا أهلَ نظرٍ واستدلالٍ، وإنَّما أهلُ روايةٍ وإِسنادٍ.

فإذا قال واحدٌ منهم، مثل أحمد، وابن معين، وأبي حاتم، وأبي زرعة، في حديثٍ أو رجلٍ قولًا، فكلُّ مَنْ جاء بعدهم سيعتمد ذلك القول، ويردُّ به الأحاديث المتعدِّدة ويضعفها، لا للدليل ولا برهان..

فلا يهولنك اجتماعهم على أمرٍ واتِّفاقهم على شيءٍ! ولا تعتمد عليه، حتَّى تعلم صِحَّتَه أو بُطْلانَه من جهة الدَّلِيلِ، فإنَّ أهلَ التَّحْقِيقِ والنَّظَرِ لو سَلَكُوا طريقَتهم هذه، لأبطلوا ثُلث الشَّريعة! وردُّوا أكثر الأحاديث الصَّحيحة، لولا أنَّ الله أيَّدَهم بنوره، وأمَّدهم بتوفيقه، فضربوا بأقوالهم عرضَ الحائط، وداسوا اتِّفاقانهم بالأقدام، وتطلَّعوا بنظرهم الصَّائب إلى الحقائق..

فإذا بحث في الأمر وحققت المسألة، وجدتهم يتفقون في وقت الضحى على إنكار وجود الشمس في السماء، لأنَّ أولهم الأعمى أنكرها فتابعوه على ذلك! ثقةٌ منهم بقوله، وتقديماً لتقليده على يقين حسهم، وهكذا تجد اتفاقهم على تضعيف عبد السلام بن صالح الهروي^(١)، وعلى إبطال حديث: «الطَّير»، وحديث: «أنا مدينة العلم»^(٢)، وغير هذا ممَّا يطول ذكره، ويصعب تتبعه»^(٣).

الوقفه الثانية: قوله أنَّ سبب بطلان المتن راجع إلى دخول الوهم على العدل:

نعم؛ مُسلم به أنَّ الثقات مهما بلغوا في قوَّة ضبطهم، فلا بدَّ لهم من هنات في كثير ما يروونه، والمعصوم من عصمه الله؛ لكنَّ الغماري أتبع كلامه بما كان الواجب تركه، ادَّعى فيه على مشهور العدالة إمكان تعُدُّ الكذب في الحديث! وهذا لغو لا طائل منه؛ فإنَّ الثقات لم يُنزلوا العدل مكانته إلَّا بعد تنبُّع لسيرته ونخل مروياته، فإذا اجتمعوا على تعديل راوٍ، فهم شهداء الله في الأرض، والأصل الثابت عند العلماء لا يُشغَب عليه بمثل هذه الاحتمالات. ولا يُستغرب الشيء من معدِّنه! فإنَّ الغماري هو من فاه بـ «أنَّ الجرح والتعديل غيرُ مُحققِ النسبة إلى جميع المؤثِّقين والمُجروحين، فكم من ثقةٍ جرَّحوه! وكم من مجروح وثَّقوه!»^(٤).

وهذا - لا شك - من بقايا تأثره بالزيدية ومُحدِّثهم محمد بن عَقيل الحضرمي^(٥)؛ فلَكم أننى على كتابه «العتب الجميل» في الطعن على أهل الجرح

(١) قال ابن حجر في «التقريب»: «صدق له مناكير، وكان يتشيع، وأفرط العقيلي فقال: كُذَّاب».

(٢) قد سبق الكلام تفصيلاً على هذين الحديثين، في بحث «موقف الإمامية من الصحيحين».

(٣) «المُداوي» للغماري (٣٦٣/٥-٣٦٤).

(٤) من كلام الغماري في الجزء الأول من كتابه «جُزْءُ العُظْمَاء» (ص/١٦).

(٥) محمد بن عَقيل بن عبد الله (ت ١٣٥٠هـ): من آل يحيى، الملوِي الحَسَنِي: رَحالة تاجر، من بيت علم زَيْدِي بحضرموت، كان شديد التشيع؛ له كُتُب منها: «التصانع الكافية»، تحايل فيه على معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ونال منه، و«العتب الجميل» على علماء الجرح والتعديل، انظر «الأعلام» للزركلي (٢٦٩/٦).

والتَّعْدِيلُ؛ فلقد «أفسدَ هذا الرَّجُلُ وَقِيلَهُ مِنْ آلِ السَّقَافِ الرَّيْدِيُّ بِدَسَائِسِهِمُ الشَّيْخَ
أَبَا الْفَيْضِ الْعُمَارِي، وَقَلْبُوهُ زَيْدِيًّا أَكْثَرَ مِنْهُمْ! كَمَا تَرَاهُ جَلِيًّا فِي كِتَابِهِ «فَتْحُ الْمَلِكِ
الْعَلِيِّ، بِصَحْحِهِ حَدِيثُ: بَابُ مَدِينَةِ الْعِلْمِ عَلَيَّ^(١)»، حَتَّى جَعَلَ الْمُحَدِّثِينَ أَغْلَبَهُمُ
زَيْدِيَّةً^(٢)»

وَلَا عَتَبَ عَلَى نُقَادِ الرِّجَالِ وَهُمْ مَنْ قَامَ بِأَعْيَابٍ مَا حُمِّلُوا مِنْ أَمَانَةِ نَبِيِّهِمْ
فَتَحَمَّلُوها، فَكَشَفُوا عَنْ أَحْوَالِ الرِّوَاةِ عَوَارِهِمْ، وَمَحَوُا عَنْ السُّنَنِ عَارَهُمْ،
فَمُحَالٌ أَنْ يَتَوَافَقُوا عَلَى عَدَالَةِ رَأْيِهِ هُوَ خِلَافُ مَا حَسِبُوهُ، ثُمَّ تَتَّبِعَهُمُ الْأُمَّةُ فِي
التَّدْبِيرِ بِأَخْبَارِهِ، وَلَا يَنْصَبُ اللَّهُ لَهُمْ عَلَامَةً عَلَى سُوءِ حَالِهِ، وَبِرَاءَةٍ وَخِيَةٍ مِنْ
مُفْتَرِيَاتِهِ! وَاللَّهُ مَا سَتَرَ أَحَدًا يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ»، كَمَا قَالَ سَفِيَانُ بْنُ
عُسَيْنَةَ (ت ١٩٨هـ)^(٣).

يَقُولُ الْمُعَلِّمِيُّ: «إِذَا اسْتَمَرَّ الْحَالُ عَلَى تَوْثِيقِ رَجُلٍ، وَلَمْ يَطْعُنْ فِيهِ أَحَدٌ
بِحُجَّةٍ، فَمِنْ الْمُحَالِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مِمَّنْ قَدْ يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ، إِذْ لَوْ
كَانَ كَذَلِكَ، لَقَضَّحَهُ اللَّهُ تَعَالَى، لِمَا يَلْزَمُ مِنْ سِتْرِهِ مِنَ الْبِتْصَاقِ مَرْوِيهِ بِالشَّرِيعَةِ،
وَقَدْ تَكْفَّلَ اللَّهُ بِحِفْظِهَا؛ نَعَمْ، يَبْقَى اِحْتِمَالُ الْعَلَطِ فِي بَعْضِ مَا رَوَى، وَلَكِنَّهُ لَا بُدَّ
أَنْ يُنَبِّهَ اللَّهُ ﷻ عَلَيْهِ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ»^(٤).

**الوقفَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُ الْعُمَارِيِّ عَنْ أَحَادِيثِ «الصَّحَّاحِينَ» أَنَّ فِيهَا مَا هُوَ
مَقْطُوعٌ بِبُطْلَانِهِ .. إلخ:**

قَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَنْ أَقْسَامِ مَا انْتَقَدَ الْحُقَاطُ مِنْ أَحَادِيثِ «الصَّحَّاحِينَ»، وَأَنَّ
مِنْهَا أَحَادِيثَ مَرْدُودَةَ مَعْدُودَةٍ عَلَى أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ لَا تَصُمِدُ أَمَامَ النُّقْدِ، مِنْهَا مَا
أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ وَهُمَا يَعْلَمَانِ عِلَّتَهُ.

(١) «روني القرطاس» لمحمد الأمين بوخيزة (ص/ ١٧٢ مخطوط) بتصرف يسير.

(٢) فِي كِتَابِهِ «جُزْءُ الْمَطَّارِ» (١/ ١٥٠).

(٣) «الضُّعْفَاءُ لِلْعُقَلِيِّ» (١/ ١٤٦).

(٤) «رسالة في الكلام على أحكام خبر الواحد وشرايطه» (١٩/ ١٥٤ - آثار المعلبي).

لكن ما يشين عبارة الغُماري إطلاقه للفظ (الْوَضْع) على حديث في «الصَّحَّاحِينَ»! بل ودعوته غيره إلى عَدَمِ التَّهَيُّبِ مِنَ الْحَكَمِ عَلَيْهَا بِذَلِكَ إِنْ بَدَأَ لَهُ! مُتَذَرِّعًا بِانْتِفَاءِ الْإِجْمَاعِ عَلَيْهَا؛ وَلَا رَيْبَ أَنَّ تَهَوُّزَ يَفْتَحِ ذَرَائِعَ لِإِنْكَارِ كُلِّ مُتَطَفِّلٍ جَهْلٍ مَا لَا يَرُوقُهُ مِنَ الْكِتَابَيْنِ؛ فَلَمْ يُبَيِّحِ الرَّجُلُ بَذَا لِلصَّحَّاحِينَ حُرْمَةً!

فَمَنْ يَدُلُّنِي عَلَى نَاقِذٍ مُعْتَبَرٍ رَمَى رَاوِيًا فِي «الصَّحَّاحِينَ» بِالْكَذِبِ وَالْوَضْعِ قَبْلَ الْغُمَارِيِّ لِمُجَرَّدِ نَكَارَةِ رَأَاهَا فِي مَتْنٍ رَوَاهُ؟! وَأَيُّ نَاقِذٍ مُعْتَبَرٍ حَكَّمَ عَلَى حَدِيثٍ فِي «الصَّحَّاحِينَ» بِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ؟! ^(١) اللَّهُمَّ إِلَّا ابْنَ حَزْمٍ (ت ٤٥٦هـ) وما أَشْبَهَ الْغُمَارِيَّ بِهِ فِي جِدَّتِهِ! فَقَدْ تَابَعَهُ فِي تَكْذِيبِ قِصَّةِ عَرَضِ أَبِي سَفْيَانَ لِابْنَتِهِ حَبِيبَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهِيَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» ^(٢)، وَوَافَقَهُ فِي اتِّهَامِ عِكْرَمَةَ بْنِ عُمَارٍ رَاوِيَهُ بِوَضْعِهِ ^(٣)!

وَفِي الشَّهَادَةِ عَلَى هَذَا التَّأَثُّرِ الْغُمَارِيُّ بِابْنِ حَزْمٍ، يَقُولُ بِوَحْبَةِ الْحَسَنِ: «شَيْخُنَا أَحْمَدُ بْنُ الصَّدِّيقِ الْغُمَارِيُّ الطَّنْجِي .. كَانَ لِهَجَا بَابِنِ حَزْمٍ، دَاعِيًا إِلَى كُتْبِهِ، حَتَّى إِنَّهُ أَوْلَمَ لَمَّا خَتَمَ الْمَرَّةَ الْأُولَى مِنَ «الْمُحَلِّي» عَنْ طَبْعَتِهِ الْأُولَى! وَخَرَجَ مِنْهَا -وَهُوَ شَابٌّ يَتَوَقَّدُ ذِكَاءً وَطُمُوْحًا- نِقْمَةً عَلَى الْفُقَهَاءِ، وَلَعْنَةً عَلَى الْمُتَعَصِّبَةِ!

(١) وَأَمَّا مَا نُسِبَ إِلَى «صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ» مِنْ حَدِيثٍ: «كَيْفَ بَلَغَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا بَقِيََتْ فِي قَوْمٍ يُخَيَّبُونَ رِزْقَ سِتْنَتِهِمْ، وَيُضْعَفُ الْيَقِينُ»، وَهُوَ قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثٍ مَوْضُوعٍ، تَفَرَّدَ بِرَوَايَتِهِ الْجَوَّاحُ بْنُ مَنَاهِلٍ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ مَثْنُهُمْ: فَهَذَا الْحَدِيثُ لَا تَصُحُّ نَسْبَتُهُ إِلَى «صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ» فِي أَيِّ رَوَايَةٍ مِنْ رَوَايَاتِ «الصَّحَّاحِ»، وَمَا اشْتَهَرَ فِي بَعْضِ كُتُبِ الْمُصْطَلَحِ وَبَعْضِ كُتُبِ الْمَوْضُوعَاتِ مِنْ أَنَّ ابْنَ الْجَوْزِيِّ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي كِتَابِهِ «الْمَوْضُوعَاتِ» وَنَسَبَهُ إِلَى الْبَخَارِيِّ: هُوَ مُحَضَّرٌ وَهُمْ عَلَى ابْنِ الْجَوْزِيِّ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ إِنَّمَا عَنَّنَا حَدِيثًا آخَرَ، وَقَدْ وَقَعَ فِي هَذَا الزَّوْمِ الْعِرَاقِيُّ وَبَعْدَهُ الشَّيْطَانِيُّ، مَعَ أَنَّ الْبَخَارِيَّ بَرِيءٌ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، وَانْتَظِرْ تَحْرِيرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي جِزْءٍ بِعَنْوَانِ «بَطْلَانُ نَسْبَةِ الْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ»: (كَيْفَ بَلَغَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا بَقِيََتْ ..) إِلَى صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ! لِأَسَاتِذَتَا عَبْدِ الْبَارِيِّ الْأَنْصَارِيِّ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (ك: الْفَضَائِلُ، بَاب: مِنْ فَضَائِلِ أَبِي سَفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ، رَقْم: ٢٥٠١).

(٣) «جُوزَةُ الْمُطَّارِ» (١/١٦)، وَتَبِعَهُ عَلَى هَذَا الْحَكَمِ بِالْوَضْعِ أَخُوهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ الصَّدِّيقِ فِي تَعْلِيلِهِ عَلَى «أَخْلَاقِ النَّبِيِّ» لِأَبِي الشَّيْخِ (ص/٥٤) فَقَالَ: «هَذَا الْحَدِيثُ مَوْضُوعٌ، لِمَخَالَفَتِهِ لِلْوَاقِعِ».

فكان يُجرعهم الحنظل، ويلقمهم الجنذل؛ حتّى إنّي استفظعتُ نعتَه لأبي حنيفة بـ (أبي حنيفة)!. .. في حين أنّه يصفُ كثيرًا من جهلة المتصوّفة بالخصويّة والولاية الكبرى، وهم لا يؤهلون لحملِ نعالِ أبي حنيفة^(١).

إنّ الأصلَ في حكم النقاد على الراوي الثقة، إذا خلطَ في ذكر حديثٍ فوهمَ في نسبته إلى النبي ﷺ، أن يدرجوا حديثه هذا في حدّ النكارة أو البطلان -على أشدّ تقدير-؛ أمّا أن يصموه بالموضوع -كما فعلَ العُماريُّ بحديث مسلم- فما أبعدهم عن هذا الغلُو! فإنّ الموضوع في عاتق استعمالهم -كما استخلصه الذهبيُّ من رحيق كلامهم- «ما كان متّنه مخالفاً للقواعد، وراويه كذاباً»^(٢)؛ وقد سلّم الله عكرمة بن عمار أن يكون كذلك.

وسيّاتي مزيد بسط في نقضٍ شديدٍ كلام ابن حزم والعُماريّ في حقّ حديث عَرَضَ أبي سفيان لابنته على النبي ﷺ في «صحيح مسلم»، وذلك في مبحثه الخاصّ من القسم الثّاني للبحث.

وللعُماريّ من مثل هذا الشّطط في أحكامه على المُحدّثين ودواوينهم الشّيء الكثير؛ فهو الَّذي شَرَّ الغارة على الترمذي وأئمة الحديث بثُمة جمودهم على ظاهر السند، وزعم أنّ هذا الجمود هو العلّة في إخراج البخاريّ ومسلم للأباطيل في صحيحيهما^(٣)، ثمّ لم يرعو عن غيّه حتّى بهتَ البخاريّ بنصبِ العدّاة لأهل البيت^(٤)! نسأل الله السّلامة.

إنّ آفة العُماريّ في نظري -فضلاً عمّا أمضيناه من بوائقه- تسرّع نفسه المضطربة إلى إصْدار الأحكام المُنفعة! لا أكاد أراه في كثيرٍ من الأحاديث التي يدرسها يكلّف نفسه التفتيش في أسانيدِها بتفّيس المُقشّ، ولا استقراء كلام الأئمة عنها بتفّيس المُوازن؛ ولكن يُطلق لقلبه العنان بما أملاه بادئ رأيه.

(١) «جواب الأديب السّائح» لبوخيزة (١١/٢٣٨ مخطوط).

(٢) «الموقفة» (ص/٣٦).

(٣) انظر «جُزْءَةُ الطّار» (١/١٦).

(٤) «روني القراطس» لمحمد الأمين بوخيزة (ص/١٢٠ مخطوط).

وسترى أمثلة هذا ملء العين إن طالعت رسالته الموسومة بـ «المُغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير»؛ حيث السرد الممل والتعقيب بالقطع المجرد سيمتان بارزتان له؛ والديانة تستوجب الورع في دراسة الوحي، والتحري يفرض الثريث واستفراغ الجهد في إثبات شيء فيها أو نفيه؛ والله من وراء القصد.

المطلب الخامس

موقف عبد الله بن الصديق الغماري^(١) (ت ١٤١٣هـ) من «الصّحيحين» ودراسة بعض ما أعلّاه فيهما

عبد الله بن الصديق أعلم الغماريين بالحديث بعد أخيه البكر أحمد، فبسببه أحب هذا الفن وتوجّه لدراسته، وأثره على قلبه الحديثي واضح في مؤلفاته؛ وإن كان عبد الله ألفت عبارة منه في النقد، وألّفت جانباً في الرد. فلأنه مع ضعف اندفاعه هذا -مقارنةً بأحمد- لم يكن لينجو من بعض العيوب المنهجية التي وقع فيها شقيقه تصحيحاً أو تعليلاً، والعجلة في رمي الحديث بالوضع من غير دليل رجيح، وهذا يحصل منه أحياناً لاستحكام النزعات المذهبية عليه^(٢).

(١) عبد الله بن محمد بن الصديق الحسني: أبو الفضل الغماري، تلقى تعليمه الأولي في زاوية أبيه الصديقية، ثم ارتحل إلى جامع القرويين بفاس فأخذ عن علمائها، ثم التحق بالجامع الأزهر بمصر سنة ١٩٣٠م فحصل على شهادة العالمية الأزهرية فيها، إلى أن استقر بطنجة خطيباً بزاوية الصديقية ومدرساً بها؛ من تأليفه: «بدع التفاسير»، و«الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة»، انظر ترجمته لنفسه في كتابه «سبل التوفيق في ترجمة عبد الله بن الصديق».

(٢) كحكيه في كتابه «بدع التفاسير» (ص/١٨١) على حديث أبي هريرة الذي في «مسند أحمد» (٣٣٢/١٣) برقم: (٧٩٥٠): «لو كان العلم معلقاً بالثريا، لتناوله قوم من أبناء فارس» بالوضع، وأن بعض الرواة الوضاعين هم من غير لفظ «الإيمان» و«الذين» -وهما اللفظان الصحيحان في الحديث- بلفظ «العلم». وحكمه مبالغ فيه، والصواب ما أثبت أخوه أحمد بن الصديق من شدوذه فحسب، في جزؤ له سماء =

ومن مظاهر تحكّم عبد الله بن الصديق في نقد «الصّحيحين»: بما ندّعيه عليه من استحكام النزعة المذهبيّة: محاولته اليائسة للظنّ في حديث معاوية بن الحَكَم رضي الله عنه الذي سأل فيه النّبي صلى الله عليه وآله الجارية عن الله بأين^(١)، حيث حَكَم عبد الله بشذوذ هذا الحديث الصّحيح وهو في «مسلم»! وبنفس العِلَل التي ساقها سَلَفه الكوثري لإبطال الحديث؛ ثمّ زاد عليه أشياء تنقُض المتنّ في زعمه لم يذكرها الكوثري^(٢).

وقد تَمَادى بعبد الله الخطلُ في مثال آخر أبطل فيه الحديث المُتفق على صِحّته بين العلماء! من قوله صلى الله عليه وآله آخرُ عُمره المُبارك: «لَعَنَ الله اليهود والنصارى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»^(٣)؛ بل أبطل أحاديث هذا الباب كلّها! بدعوى مُخَالَفَتِهَا لِمَا يَفْهَمُهُ مِنَ الْقُرْآنِ غَيْرَ مُبَالٍ بِتَكَاثُرِ طُرُقِهَا، وَتَوَاتُرِ مَعْنَاهَا عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله^(٤).

هذا وهو المقرُّ بأنَّ أكثرَ أهل العلم متقدّمين ومتأخّرين قد عَمِلُوا به، لكن عذرهم في ذلك عنده: أَنَّهُمْ لَمْ يَتَفَقَّنُوا لِمَا تَفَقَّنَ لَهُ فِيهِ مِنَ الْعِلَلِ الَّتِي تَقْضِي بِتَرْكِ الْعَمَلِ بِهِ وَاعْتِقَادِهِ.

يقول: «هذا حديثٌ ثابتٌ في الصّحيحين وغيرهما من طُرق، وقد عَمِلَ به كثيرٌ من العلماء المُتقدّمين والمتأخّرين، ولم يَتَفَقَّنُوا لِمَا فِيهِ مِنَ الْعِلَلِ الَّتِي تَقْضِي

= «إظهار ما كان خفيّاً، من بطلان حديث: لو كان العلم بالثّريا»، ووافقه عليه الألباني في «سلسلة الضعيفة» (٥/٧٥، رقم: ٢٠٥٤)، فجملة القول أنّ الحديث ضعيف بهذا اللَّفْظ: (العلم)، وإنّما الصّحيح فيه (الإيمان) والدين، والله أعلم.

(١) «الفرائد المصنوعة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة» لعبد الله الغماري (ص/ ٨٧-٩١).

(٢) ستأتي مناقشتها في موضعها المُناسب من هذا البحث (٢/ ٧٧٤).

(٣) أخرجه البخاري (ك: الجنائز، باب: ما جاء في قبر النبي صلى الله عليه وآله وأبي بكر وعمر رضي الله عنهم، رقم: ١٣٩٠)، ومسلم (ك: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها، رقم: ٥٢٩).

(٤) ذكره الكُتّابي في «نظم المتنائر» (ص/ ١٣٠-١٣١).

ترك العمل به، وذلك أنَّ القرآن الكريم يُعارض هذا الحديث من ثلاثة أوجه...»^(١).

وخلاصة الوجوه الثلاثة عنده: أنَّ اليهود آذوا الله ورسوله بثُّهم شائنة، استحقُّوا عليها اللُّعنة، وأنَّهم كانوا يقتلون الأنبياء، وأنَّهم حاولوا قتل عيسى عليه السلام ومحمَّد ﷺ، فلا يتصوَّر هو بعدُ عُداوتهم هذا على المُرسِلين أن يتخذوا قبورهم مساجداً!

وما أحسن ما فنَّد به (محمَّد الغزالي) هذه الشُّبهة التي ألقى بها الغُماريُّ بجوابٍ مُختصرٍ، يقول فيه: «إنَّ الله وَصَفَ اليهودَ بقوله: ﴿وَقَطَعْنَاهُ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا نَهَهُمُ الصَّلَاةَ وَهُمْ دُونَ ذَلِكَ وَبَلَّوْنَهُمْ بِالْمَسْئَةِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٨]؛ فالصَّالحون أبوا الاعتداء على الأنبياء، والمُجرمون سَفَكوا دماءهم، وبعد قتلهم، بُيِّتَ المَعابد على قبورهم، تكريماً لهم، على أنَّ هذه المقابر وساكنيها حُصِّدَت مع اجتياح الأعداء للأرض المُقدَّسة، فليس هناك الآن قبر قائم به نبيٌّ معروف! وحلَّ محلَّ القبور الدَّارسة أصنامٌ وأنصابٌ ومذابح في الكنائس المسيحيَّة»^(٢).

لقد كان عبد الله في دراسته النَّقدية لهذا الحديث وأشباهه من حيث تخريجُه، مُتممًا هو فيه لما بدَّاه قبلُ أخوه أحمد من دراسته من جهة الفقه، في كتابه «إحياء المقبور، بأدلة استحباب المساجد والقباب على القبور»^(٣)

(١) «الفوائد المصودة» (ص/١٥٥).

(٢) «قرائنا الفكري في ميزان العقل والشرع» (ص/١٥٢).

(٣) سأل محمد بوخيزة شيخه أحمد الغُماري عن تناقضه في كتابه هذا مع ما قرَّره في رسالته «الاستنفار لغزو التشبه بالكفار»، حيث عقد بابًا في تحريم اتِّخاذ المساجد على القبور لعلَّ التشبُّه بالكفار، فتردَّد الغُماري واضطرب! ثم أشار له إلى أنَّ المدار على القصد والنية!

يقول بوخيزة في كتابه «صحيفة سوابق» (ص/٢٤٤): «... ولعلَّ ظهور البطلان فيما ذهب إليه هو الَّذي حدا بعبد الله التليدي -تلميذ أحمد الغُماري- إلى مخالفته في هذه المسألة في تهذيبه لكتاب شيخه «الاستنفار» (ص/٤٠-٤١)، ونيته -يعني التليدي- نَهج هذا المنهج في سائر مرقَّاته، وفيها ما هو أبعث وأفطع، ولكنَّها الرُّؤية والطريقة»^١.

فَلَمْ أَغْضَبْ هَذَانِ الْكَتَابَانِ عِنْدَ طِبَاعَتِهِمَا صَهْرَهُمَا الْأَمِينَ بُوخْبِزَةَ! فَسَارَعَ
بَعْدَ انْعِتَاقِهِ مِنْ طَرِيقَتِهِمَا إِلَى إِخْرَاجِ جِزْءٍ صَغِيرٍ مَطْبُوعٍ، يَرُدُّ فِيهِ عَلَيْهِمَا ضَمَنًا
تَجْوِيزُهُمَا بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ، حَوَتْ وَاحِدًا وَأَرْبَعِينَ حَدِيثًا فِي النَّهْيِ عَنِ
ذَلِكَ.

فَمَا كَانَ يَجْسُرُ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ مِنْ إِسْقَاطِ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ مِنَ النُّصُوصِ وَجَرَى
عَمَلُ الْأَثَمَةِ عَلَيْهَا، تَعَصُّبًا لِمَذْهَبِ الطَّرِيقَةِ الْمُتَأَخَّرِ، وَدَفْعًا لِلرَّيْبِ عَمَّا آَلَ إِلَيْهِ
آلُ النُّعْمَارِيِّ مِنْ بِنَاءِ الزَّوَايَةِ عَلَى قَبْرِ أَبِيهِمْ، وَبَيْعِ قُبُورِهَا لِلنَّاسِ! (١) لَأَمْرٌ قَبِيحٌ،
يَتَسَامَى عَنْهُ الْمُتَجَرِّدُونَ لِلْحَقِّ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَمَنْ غَيْرِهِمْ.

يَقُولُ الْأَمِينَ بُوخْبِزَةُ: «حَدَّثَنِي الْفَقِيهَ التُّجْكَانِي أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ خَالِهِ وَصْهَرَهُ
الْأَسَازِدَ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ الصَّدِّيقِ يُنْكِرُ خُرُوجَ يَأْجُوجَ وَمَاجُوجَ، وَيَقُولُ: إِنَّهُمْ التَّنَّارُ
كَمَا سَمِعَهُ يَقُولُ: إِنَّ الْأَعْمَى الَّذِي عَبَسَ النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا جَاءَهُ وَنَزَلَتْ فِي شَأْنِهِ
سُورَةُ (عَبَسَ)، لَيْسَ هُوَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ! كَمَا قَالَ الْمُفَسِّرُونَ، وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ الْأَوَّلُونَ
وَالْآخَرُونَ.

وَرَأَيْتُ لَهُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ ك «خَوَاطِرُهُ الدِّينِيَّة» أَشْيَاءَ مِنْ هَذَا الْفَقِيلِ، يُرِيدُ بِهَا
الْانْفِرَادَ وَالْإِتْيَانَ بِالْجَدِيدِ دُونَ بَرَهَانٍ وَلَا بَيَانٍ، عَلَى قَاعِدَةٍ: خَالَفْتُ تُعْرِفُ! (٢).

وَلَعَبِدُ اللَّهِ مِنْ مِثْلِ ذَاكَ الْعُدْوَانِ عَلَى أَحَادِيثِ «الصَّحَّاحِينَ» كَثِيرٌ (٣)؛ يَعِيدُ
إِلَى حَدِيثٍ مِنْهَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ثُبُوتًا، صَرِيحٌ الْمَعْنَى ظَاهِرٌ الدَّلَالَةُ، فَيُبْطِلُهُ بِآيَاتٍ قُرْآنِيَّةٍ
ظَنِيَّةٍ الدَّلَالَةِ، عَلَى خِلَافِ مَا فَهَمَهُ مِنْهَا السَّلَفُ الْأَوَّلُونَ؛ قَدْ تَعَقَّبَهُ فِيهَا بَعْضُ
الْمُسْتَعْلِينَ بِالتَّخْرِيجِ وَغَيْرِهِمْ (٤).

(١) وَكَانَ أَخُوهُمْ مُحَمَّدُ الزَّمْزَمِيُّ مِنَ الصَّدِّيقِ يُنْكِرُ هَذَا الْفِعْلَ مِنْ إِخْوَتِهِ، وَصَرَّحَ فِي كِتَابِهِ «الزَّوَايَةُ وَمَا فِيهَا
مِنَ الْبِدْعِ» (ص/١٣) أَنَّ وَالِدَهُ مُحَمَّدَ بْنَ الصَّدِّيقِ قَدْ غَيَّرَ رَأْيَهُ فِيمَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْغُلُوِّ فِي الطَّرِيقَةِ،
وَأَنَّهُ كَانَ مَيَّالًا فِي آخِرِ عَمَرِهِ إِلَى التَّرَامِ الشُّنَّةِ الْمُحَضَّةِ وَالْاجْتِهَادِ.

(٢) «جَرَابُ الْأَدِيبِ السَّائِحِ» لِمُحَمَّدِ بُوخْبِزَةَ (ج ١، ص ٨ مَخْطُوط).

(٣) أَمْثَلُهُ هَذَا فِي كِتَابِهِ «الْفَوَائِدُ الْمَقْصُودَةُ» عَدِيدَةٌ، وَكَذَا كِتَابُهُ «الصُّبْحُ السَّافِرُ»، رَدًّا مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْمُحَدِّثُونَ
وَالْفُقَهَاءُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ: «فَرَضْتُ الصَّلَاةَ زَكْعَتَيْنِ زَكْعَتَيْنِ...» بِدَعْوَى الْمَخَالَفَةِ نَفْسِهَا لِلْقُرْآنِ.

(٤) انْظُرْ «آدَابُ الرَّفَافِ» لِلْأَلْبَانِيِّ (ص/٥٦-٥٧)، وَ«رَدُّ الْجَانِي» لَطَارِقِ عَوْضِ اللَّهِ (ص/٤٤).

فكيف يصحُّ بعد هذه المَعايِبِ العلميَّةِ كُلِّها أن يُستَبَاحَ جَمْعُ «الصَّحِيحِينَ»

تَأْسِيًّا بِهِ؟!

المَطْلَب السَّادِس

موقف الألباني^(١) (ت ١٤٢٠هـ) من «الصَّحِيحِينَ»

الألبانيُّ لو أنَّ آخر من رتوت المُحدِّثين وأفذاذ المُخرِّجين في هذا العصر، كرَّس حياته لمشروع «تقريب السُّنة بين يَدَي الأُمَّة»^(٢)، فهو في هذا الباب من التَّخريج نهاية لا تُقارَب، وهَمَّةٌ في البحث لا تُعارض، يحشُد لها يَراه حَقًّا مِنَ الثُّقُولَاتِ ما يُحرج المُخالف، ويُبهرُ المُؤالِف.

أقول هذا إنزالاً له منزلته المُستحقَّة لا تحيُّراً - معاذ الله - فلقد لَمَسْتُ بنفسِي قُوَّةَ عريضته النِّقَدِيَّةِ أَثناءِ دِرَاسَتِي لِمَا أَعْلَهُ مِنْ أَحَادِيثِ «الصَّحِيحِينَ»؛ فَأَخَذَ الرَّدَّ عَلَيْهِ مِنْ جِهَدِي وَزَادَ نَقْدُهُ فِي كَدِّي مَا لَمْ أَجِدْهُ مِمَّنْ عَرَّجْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ مُعَاَصِرِهِ مِمَّنْ ذَكَرْتَهُمْ قَرِيبًا.

(١) محمد بن نوح نجاتي، الشهير بمحمد ناصر الدين الألباني: وُلد بمدينة أشقودرة بالألبانيا ١٩١٤م، هاجرت به أسرته إلى الشَّام هرباً بدينها بعد أن تولَّى حُكْمُ الألبانيا العلمانيُّ أحمد زوغو، تعلَّم على والده هناك شيئاً من العربيَّة وفقه الحنفيَّة، ثُمَّ حُبِّبَ إِلَيْهِ عِلْمُ الْحَدِيثِ نَأْثُرًا بِمَجْلَةِ الْمَنَارِ لِرَشِيدِ رِضَا، فَانْكَبَ عَلَى دِرَاسَتِهِ حَتَّى بَرَعَ فِيهِ وَاشْتَهَرَ بِهِ، وَلَهُ الْعَدِيدُ مِنَ الْمَوْلُفَاتِ، مِنْهَا: سِلْسِلَتَا الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ وَالضَّعِيفَةِ، وَ«إِرْوَاءُ الْغَلِيلِ»، وَ«جَلِبَابُ الْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ»؛ انظر ترجمته في كتاب «حياة الألباني وآثاره» لمحمد الشيباني.

(٢) أفصح عن ذلك في مُقدِّمته لـ «مختصر صحيح مسلم» (ص/٥).

الفرع الأول: موقف الألباني من أحاديث «الصَّحَّاحين».

الألباني مُعْتَرِفٌ بِعَظِيمِ فَضْلِ «الصَّحَّاحين»، شَدِيدُ الْحَافَاةِ بِهِمَا، وَهُوَ عَلَى جَلَدِهِ فِي التَّحْقِيقِ، وَحَرَصَ عَلَى التَّدْقِيقِ، إِذَا بَدَأَ لَهُ ضَعْفُ شَيْءٍ فِيهِمَا، تَبَاطَأَ فِي إِصْدَارِ حُكْمِهِ، وَأَنْعَمَ النَّظَرُ تَحِيصًا لِنَقْدِهِ، هَيْبَةً مِنْهُ لِلشَّيْخَيْنِ، وَإِجْلَالًا مِنْهُ لِلكِتَابَيْنِ، خِلَافًا لِلثَّلَاثَةِ الْمَعَاصِرِينَ قَبْلَهُ!

فَكَانَ مِنْ جَمِيلِ مَا يَقُولُ فِي حَقِّ الْبَخَارِيِّ: «إِنَّ حَدِيثًا يُخْرِجُهُ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» لَيْسَ مِنَ السَّهْلِ الطَّلْعِ فِي صِحَّتِهِ لِمُجَرَّدِ ضَعْفٍ فِي إِسْنَادِهِ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ لَهُ شَوَاهِدُ تَأْخُذُ بِعُضْدِهِ وَقُوَّتِهِ»^(١).

وَكَلَامُ الْأَبْنَانِيِّ هُنَا مُتَوَجِّهٌ فِيهِ بِالنَّصِيحَةِ إِلَى مَنْ يَجْرِي فِي مِصْغَارِ الْعُلَمَاءِ، وَيَسْتَعْمِلُ أَدَوَاتِ نَقْدِهِمُ الَّتِي أَصْلُوهَا فِي كُتُبِ الْمُصْطَلَحِ وَالتَّخَارِيجِ، فَيُنْبِيهِ بِوَعُورَةِ مَسَالِكِ النَّقْدِ لِلصَّحَّاحَيْنِ؛ وَأَمَّا الْحَائِدُونَ عَنْ مَنَهِجِ الْمُحَدِّثِينَ الْمُتَرَامُونَ عَلَى الْكِتَابَيْنِ بِشِبْهَاتِ الْعَقْلَنَةِ وَهَوَى الثَّفُوسِ، فَقَدْ كَانَ الْأَبْنَانِيُّ لَهُمُ بِالْإِرْصَادِ!

فَهَذَا الْكُوْثَرِيُّ وَهُوَ الطَّلْعَةُ اللَّوْذَعِي، حِينَ تَعَدَّى حَدَّهُ بِإِعْلَالِ حَدِيثٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ فِي «الصَّحَّاحِينَ» دُونَ دَلِيلٍ مُعْتَبَرٍ، لَمْ يَسْكُتْ لَهُ الْأَبْنَانِيُّ، بَلْ أَخَذَ قَلَمَهُ يُسْطَرُّ بِهِ غُلَطَاتِهِ وَيُبَيِّنُ تَعَالُمَهُ فِيهِ، حَمِيَّةً مِنْهُ لِهَٰذَيْنِ الْأَصْلِيِّينَ الْعَظِيمَيْنِ مِنْ أَصُولِ السُّنَنِ^(٢).

وَمِثْلُ ذَلِكَ فَعَلَ بِالْعُمَارِيِّ عَبْدُ اللَّهِ حِينَ أَعْلَلَ حَدِيثَيْنِ فِيهِمَا، وَاحِدًا مُتَّفَقًا عَلَيْهِ، وَالْآخَرَ فِي «مُسْلِمٍ»؛ فَتَصَدَّى لَهُ بِأَنْ نَقَى الْعِلَّةَ عَنْ أَسَانِيدِهِمَا، وَبَرَّاهُمَا مِنَ الشُّذُوزِ فِي مَتْنَيْهِمَا، وَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُعِلَّ أَحَقُّ بِوُصْفِ الشُّذُوزِ، إِذْ خَالَفَ فِيهِمَا أَئِمَّةَ الْحَدِيثِ^(٣).

(١) «السُّلْسَلَةُ الصَّحِيحَةُ» (١٨٥/٤).

(٢) انظر مقدمة تخريجه لـ «المقيدة الطحاوية» (ص/٥٠-٥١).

(٣) انظر «السُّلْسَلَةُ الصَّحِيحَةُ» (رقم: ٢٨١٤)، و«آداب الزُّفَاف» (ص/٥٦-٥٧).

إلى غير هذين مِمَّنْ تصدَّى الألبانيُّ لدفع مُعارضاتهم عن «الصَّحيحين»^(١)؛
قد بَلَغَ ما دافع عنه فيهما خمسة وعشرين حديثاً^(٢).

الفرع الثاني: المآخذات على نقداً الألبانيِّ لأحاديث «الصَّحيحين».
ومع ما أظهره الألبانيُّ من موضوعيَّة في النِّقد، وتجرُّد في الأحكام، ودَبَّ
عن «الصَّحيحين» يُسكَّر عليه؛ إلَّا أنَّه أُوخِذَ عليه في أحاديث رأى أنَّ البخاري
ومسلمًا - مع جلالتهما في الفن - قد أخطأ في تصحيحها، والفرض أنَّهما غير
معصومين في ما اجتهدا فيه، فجازر عنده الاستدراك عليهما مادام هذا النِّقد مبنياً
على قواعد العلميَّة المعتمدة، بدليل نقد الحفَّاط لهما على مرِّ القرون.

فلما طبَّق ما دَرَسَه من قواعد علم الحديث على ما مرَّ به من أحاديث
«صحيح البخاري»، وَجَدَ بعضها تقصُّر عن مرتبة الصَّحيح أو الحسن؛ فضلاً عمَّا
وَجَدَه من ذلك في «صحيح مسلم».

يقول بعد حكمه على جملة من حديث في «البخاري» بالشُّذوذ: «هذا
الشُّذوذ في هذا الحديث مثال من عشرات الأمثلة التي تدلُّ على جهل بعض
النَّاشئين الذي يتعصَّبون لـ «صحيح البخاري» وكذا لـ «صحيح مسلم» تعصُّباً أعمى،
ويقطعون بأنَّ كلَّ ما فيهما صحيح! ويُقابل هؤلاء بعض الكُتَّاب الذين لا يقيمون
لـ «الصَّحيحين» وزناً، فيردُّون من أحاديثهما ما لا يوافق عقولهم وأهواءهم،.. وقد
رددتُ على هؤلاء وهؤلاء في غير ما موضع»^(٣).

فهو يرى أنَّ من الواجب بيان حالِ مثل هذه الضَّعاف في «الصَّحيح»، أداءً
لأمانة العلم، ومنعاً لدخول ما ليس بسُنَّة في السُّنَّة، وردعاً لمن يُخرج منها ما هو
ثابت فيها؛ فقد كان يُبدي هذه النِّية أحياناً أثناء تخريجِهِ لبعض أحاديث البخاري،

(١) راجع تعقيباته الكثيرة لحسان عبد المئان في تضعيفه لعدد من أحاديث «الصَّحيحين» في كتابه «النَّصيحة،
في التحذير من تخريب ابن عبد المئان لكتب الأئمة الرَّجيحة».

(٢) انظر «ردع الجاني» لطارق عوض الله (ص/٥٢).

(٣) «السلسلة الصحيحة» (٩٣/٦).

كما تراه في تضعيفه للفظ في البخاري، قال أثناءه: «لو جاز لنا أن نحايي الإمام البخاري، لقلنا: إنه قد توبع الفضيل على لفظه، ولكن معاذ الله أن نحايي في حديث رسول الله ﷺ أحدًا»^(١).

ولأجل الوقوف على منهج الألباني في نقد أحاديث «الصحيحين»، ومدى موافقته في ذلك للمنهج النقدي عند المحدثين، تبيننا لنسبة الصواب في أحكامه التي قضى فيها بالضعف أو النكارة لما في «الصحيحين»، فقد درست هذه الأحاديث المعلّة ممّا وقفت عليه من تخريجاته لها في مُصنّفاته المتنوّعة^(٢)؛ ومشيئت في تقسيم هذه المعلولات على نفس الطريقة التي ذكرها في جوابه لبعض من سألته عن حقيقة تضعيفه لبعض ما في «البخاري»، فقال خلاله: «نقدي الموجود في أحاديث «صحيح البخاري» تارة يكون للحديث كلّ، يُقال: هذا حديث ضعيف؛ وتارة يكون نقدًا لجزء من حديث، وأصل الحديث صحيح، لكن يكون جزء منه غير صحيح»^(٣).

وأزيد علي هذين القسمين قسمًا آخر، وهو ما تكلم فيه في «الصحيحين» إسناده مع تصحيحه للمتن، فوجدت النتائج التالية:

القسم الأول: ما أعلّه الألباني إسناده في «الصحيحين» والمتن صحيح عنده.

مثاله: كلامه في إسناده حديثي أبي هريرة رضي الله عنه في «صحيح البخاري»: «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا»^(٤)، «وَلَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ» مِنْ رَوَايَةِ أَبِي عَاصِمٍ الضُّحَّاكُ^(٥)، وهو يُصحّهما من أوجه أخرى.

(١) «السلسلة الصحيحة» (١٤/١٠٥٥).

(٢) أرجو الله تعالى أن يوفني لنشرها في رسالة مستقلة؛ آمين.

(٣) سلسلة الهدى والنور، الشريط الصوتي رقم: (٧٣٩).

(٤) أخرجه البخاري (ك: الرقاق، باب: التواضع، رقم: ٦٥٠٢)، وتخرج الألباني له في «السلسلة

الصحيحة» (٤/١٨٣ برقم: ١٦٤٠).

(٥) أخرجه البخاري (ك: التوحيد، باب: قوله تعالى: (وَأَسِرُوا قُلُوبَكُمْ أَوْ أَجْهَرُوا بِهِ)، رقم: ٧٥٢٧)،

وكلام الألباني عليه في «أصل صفة الصلاة» (٢/٥٨٥-٥٨٦).

ومثلها في «صحيح مسلم» قد بلغت ثلاثة عشر حديثاً^(١)، منها تسعة أحاديث من طريق أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، يُصَوِّفُ الألباني أسانيدَها بدعوى تدليس أبي الزبير وقد غَنَعْن، لكنَّ مُتُونها صحيحةٌ عنده من أوجهٍ أخرى.

فهذا القسم لا إشكال فيه، ما دام نقد الألباني متعلّقاً برسوم الإسناد البحتة، مع إقراره بصحة المتون من وجوهٍ أخرى.

وأما القسم الثاني: ما أعلّه الألباني مُطْلَقاً وهو في «الصّحيحين».

فمجموع ما أعلّ فيها الحديث كاملاً: اثنا عشر حديثاً:

سبعة منها في البخاري: أخطأ الألباني في تعليلها جميعاً! ولم يكن له سلف في ذلك.

وخمسة منها في مسلم: أخطأ في ثلاثة أحاديث ولم يكن له سلف من المُتَقَدِّمين في تضعيفها؛ وأصاب في حديثين كان مسبوّقاً في أحدهما إلى تعليله من بعض المُتَقَدِّمين، والآخر أخرّه مسلم في الباب عن الرواية الأصحّ إشارة إلى علته.

وأما القسم الثالث: ممّا قد أعلّ الألباني فيهما جزءاً من حديث دون أصله: فبلغت ستة عشر حديثاً^(٢).

ما كان من ذلك مُتَّفَقاً عليه: فحديث واحد، وهو حديث أبي هريرة: «إن أمتي يُدْعَوْنَ يوم القيامة غُرّاً مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ

(١) انظر «دراسات في صحيح مسلم» لعلي الحلبي (ص/١٠٤).

(٢) أعرضت عن إيراد كلام الألباني في حديث أبي الدرداء من طريق شعبة في «صحيح مسلم» مرفوعاً: «مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْكَهْفِ عُصِمَ مِنَ الدَّجَالِ»، وحكيه على لفظ «من آخر» بالشدوذ، وأنّ المحفوظ قول الجماعة: «من أول»، لأجل أنّ الألباني يعلم أنّ مسلماً نفسه بيّن شدوذه من طريق شعبة، وقد أورده بعد الرواية المحفوظة في «صحيحه» (١/٥٥٦)، فهو تحصيل حاصل.

يُطِيلُ عُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ»^(١)، فقد حكم الألباني على الجملة الأخيرة: «فَمَنْ اسْتَطَاعَ . . .»
بالوقوف على أبي هريرة، وذكر أنَّ بعض الرواة أدرجها في المرفوع^(٢)؛ وهو
مَسْبُوق في هذا من عدة حَقَاقٍ متأخرين، والأمر عندي فيه محتمل.

وسبعة منها في البخاري: أخطأ الألباني في أربعةٍ منها، وأصاب في ثلاثة،
ثلاثها خُرِجَتْ في المتابعاتِ أو الشواهد، قد سُبِقَ إلى تضعيف ذلك الجزء فيهما
من متقدمين.

وتسعة منها في مسلم: أصاب الألباني في ثمانية، وأخطأ في واحد، لكن
أغلبها في المتابعات.

والخلاصة: أنَّ الألباني لم يُصِبْ فيما أعلَّه من أصول «الصَّحَّاحين» جملةً
إلا في اثنين في «صحيح مسلم» قد سُبِقَ إلى تعليلهما من المتقدمين؛ أمَّا ما كان
كلمةً أو فقرةً من الحديث، فقد أصاب في اثني عشر من مجموع سبعة عشر،
وواحد محتمل، أغلبها في «مسلم»، وأغلب هذه عنده في المتابعات والشواهد
لا في الأصول.

ومن تكلم فيهم من الرواة الذين احتجَّ بهم البخاري: الصَّحَّاحُ أنَّهم في
درجةِ الصَّدوق، كقُليح بن سليمان، ويحيى بن سليم، وأبو شهاب الحنَّاط؛
أو تكون تهمة الاختلاط منتفية عن بعضهم، كحال أبي إسحاق السَّبيعي؛ فإن
كانوا ضعفاء حقيقةً فيكونون متابعين في ما أخرجهم لهم البخاري، كفضيل بن
سليمان وعبد الله بن عبد الرحمن بن دينار؛ ومَن ثبت عليه الضَّعف من غير
متابعة، فقد سُبِقَ الألباني إلى التَّنبيه عليه من المتقدمين، كحال شريك بن
عبد الله.

(١) أخرجه البخاري (ك: الوضوء، باب: فضل الوضوء، رقم: ١٣٦)، ومسلم (ك: الطهارة، باب:

استحباب إطالة الغرة والتججيل، ٢٤٦).

(٢) «السلسلة الضعيفة» (١٠٤/٣).

وأما الذين في صحيح مسلم، فمن ضعفهم الألباني فإما أن يكون مسبوفاً في ذلك من المتقدمين، كحال عمر بن حمزة العمري؛ أو يكونوا ممن أخرج لهم مسلم في المتابعات والشواهد لا الأصول، ك هشام بن حسان وعياض بن عبد الله الفهري.

لتصدق بهذا مقوله الذهبي في الراوي الذي أخرج له الشيخان في الأصول: «تارة يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار، فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة (الحسن)، التي قد نُسبها: (من أدنى درجات الصحيح)، فما في الكتابين -بحمد الله- رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول وروايته ضعيفة، بل حسنة أو صحيحة»^(١).

ولقد رأيت كيف أقدم في نقده للصحيحين على تحليل أحاديث كاملة لم يسبق فيها من ناقد متقدم، بل العلماء على الإقرار بصحتها رواية ودراسة، ثم تأكد هذا الغلط في التعليل من غير سلف بخطئه فيها من حيث الصنعة الحديثية. ولن أستاذل في هذا المقام على غلط الألباني بأكثر من أن أنقل كلامه هو الموافق على منع تعليل ما تلقته العلماء بالقبول في «الصحيحين»، وهو ما علّق به على نص ابن حجر لإفادة الحديث المتلقى بالقبول العلم، يقول فيه:

«.. وقد غفل عن هذا التلقي وأهميته كثير من الناس في العصر الحاضر، الذين كلّموا أشكل عليهم حديث صحيح الإسناد لجؤوا إلى رده، بحجة أنه لا يفيد القطع واليقين، فهم لا يقيمون وزناً لأقوال الأئمة المتخصصين الذين قيّدوا قولهم بأن حديث الآحاد يفيد الظن بقيوده، منها: إذا كان مختلفاً في قبوله.

أما إذا كان متلقياً من الأئمة بالقبول، لا سيما إذا كان في «الصحيحين» على ما بيّنه المؤلف رحمه الله: فهو يفيد العلم واليقين عندهم، ذلك لأن الأئمة معصومة عن الخطأ،.. فما ظنّت صحته، ووجب عليها العمل به، فلا بد أن يكون صحيحاً

(١) «المقظة» (ص/ ٨٠).

في نفس الأمر، كما قال العلامة أبو عمرو بن الصّلاح في مقدّمته، وتبعه الحافظ ابن كثير وغيره^(١).

وفي كلام له آخر أُبَيّن في المقصود يقول: «خبر الآحاد يُفيد العلمَ واليقين في كثيرٍ من الأحيان، مِن ذلك: الأحاديث التي تلقّتها الأُمة بالقَبُول، ومنها ما أخرجه البخاريّ ومسلم في صحيحيهما، ممّا لم يُنتَقَد عليهما، فإنّه مَقْطُوع بصيغته، والعلمُ اليقينيّ النَّظري حاصلٌ به...»^(٢).

فليتّ الألبانيّ أخذَ بهذا التّأصيل القويم بعين الاعتبارِ أثناء تعليقه لبعضِ أحاديثِ «الصّحيحين»؛ والذي ظَهَرَ لي في سِرِّ هذا التّناقض بين ما أصله هنا في هذه المسألة، وبين تَضْعِيفِهِ ما ليس له فيه سَلَفٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ آحَادِ «الصّحيحين»:

أنّ الألبانيّ متابع لرشيد رضا في تسويته بين نوعين مِنَ التّقَدِّ مختلفين في تعليلِ أحاديثِ «الصّحيحين»، كان ينبغي التّفريق بينهما:

بين تَضْعِيفِ كَلِمَةٍ مِنْ حَدِيثٍ، أو شَطْرٍ مِنْهُ، لشذوذٍ ونحو ذلك: فهذا جائزٌ كما قدّمنا تقريره لِمَنْ تَأَهَّلَ له بشروطه.

وتَضْعِيفِ أَصْلِ حَدِيثٍ بِأَكْمَلِهِ مِنْ غَيْرِ سَلَفٍ فِي ذَلِكَ! فهذا الَّذِي نَمْنَعُهُ.

ولعلّ الألبانيّ لَمَّا رَأَى بعضَ المُحدِّثِينَ المتأخِّرين مَشَوْا في نَقْدِ أَحَادِيثِ «الصّحيحين» على النَّوعِ الأوَّل -كابن القَطَّان، وابن تيمية، وابن حجر- قاسَ على ذلك النَّوعِ الثَّانِي فاستجاز فيه ما استجازَ في الأوَّل!

ظَهَرَ لي هذا التّأليفُ مِنْهُ بين هذين النَّوعين المُختلفين في مثَالِ جَوَابِهِ لِمَنْ سَأَلَهُ عَمَّنْ سَبَقَهُ إِلَى إِعْلَالِ بعضِ أَحَادِيثِ «البخاريّ»، حيث قال: «... في أثناءِ البَحْثِ العِلْمِيِّ، تَمَرُّ معي بعضُ الأحاديثِ في «الصّحيحين» أو في أحدهما، فينكشِفُ لي أَنَّ هُنَاكَ بعضُ الأحاديثِ الضَّعِيفَةِ، لَكِنْ مَنْ كَانَ فِي رِيبٍ مِمَّا أَحْكَمَ

(١) «الكتك على نزعة النظر» لعلي الحلبي (ص/٧٤).

(٢) «الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام» للألباني (ص/٦٢).

أنا على بعض الأحاديث، فليُمد إلى «فتح الباري»، فسيجد هناك أشياء كثيرة وكثيرة جدًا، ينتقدُها الحافظ أحمد ابن حنبل العسقلاني^(١).

وكنّا قررنا آنفاً أن نقداً ابن حجر لبعض ما في «الصحيحين» هو من النوع الثاني المتعلق بكلمة أو بعض كلمات في الحديث، لا أصل الحديث كما فعل الألباني!

وكان الألباني قد قدّم لجوابه السالف بأن قال للسائل: «أمّا ما يتعلّق بغيري ميّما جاء في سؤالك: وهو هل سبقك أحد؟ فأقول -والحمد لله- سبقت من ناس كثيرين، هم أقعد منّي وأعرف منّي بهذا العلم الشريف، وقدامي جدًا بنحو ألف سنة، كالإمام الدارقطني وغيره، فقد انتقدوا الصحيحين في عشرات الأحاديث، أمّا أنا فلم يبلغ بي الأمر أن انتقد عشرة أحاديث...».

وهذا أراه خطأ منهجيًا في تسويغ مذهبه هذا؛ فالألباني وإن سبق من سلف المحدثين في أصل النقد والتعليل لأحاديث «الصحيحين»، لكنّه لم يسبق إلى تعليل أفراد منها بعينها! ومحلّ النزاع في هذا لا الأول.

وهذا نفس ما وقع فيه (رشيد رضا) قبله، غير أن هذا كان يلج إلى ذلك من خلال طعونه العقلية في المتن، والألباني يلج إلى تعليلها من خلال الصنعة الإسنادية!

وقد ظهر من خلال دراسة أحاديث الأقسام الثلاثة السابقة، أن الألباني قد أصاب في بعض ما أعله من أحاديث القسم الثالث، وأكثرها قد سبق إليه من الحفاظ، لكنّه غلّط في تضعيف ما وَهّنه من أحاديث «الصحيحين» بأكملها، صنعة وانعدام سلف.

هذا وهو الألباني! وقد أمضى ستين سنة من عمره بين أسفار الحديث نقدًا وتخريبًا وتحقيقًا، فكيف بأقزام زماننا من أصاغر هذا العصر، ومن توجّهوا إلى «الصحيحين» بالطعن من غير عُدّة علميّة ولا سلف من الأئمة؟!!

(١) فتاوى الشيخ الألباني (ص/٥٢٦) جمع عكاشة الطيبي.

حتَّى إِذَا جَاءَهُمْ عَالِمٌ نَاصِحٌ بِالْكَفِّ عَنْ هَذَا الْعَبَثِ فِي الصَّحاحِ، أَخَذَهُمْ
الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ، وَقَالُوا: أَلَيْسُوا رَجَالًا وَنَحْنُ رَجَالٌ؟! فَهَذَا الْأَلْبَانِيُّ طَعَنَ، فَلِمَ
التَّحْجِيرُ عَلَيْنَا نَحْنُ؟!^(١)

تَسْمَعُ مِثْلَ هَذَا الْقِيَاسِ الْبَاطِلِ عَلَى نَقْدَاتِ الْأَلْبَانِيِّ مِنْ أَحَدِ الْمُتَهَوِّرِينَ فِي
نَقْدِ مَا أَتَّفَقَ عَلَيْهِ بِمَحْضِ الرَّأْيِ، حَيْثُ يَقُولُ: «إِنَّ نَقْدَ أَحَادِيثَ بَعْضِهَا لَنْ يَكُونَ
مُطْلَقًا فِي السُّنَّةِ، وَلَا فِي مَنْ قَامَ بِالنَّقْدِ، وَهَذَا الشَّيْخُ نَاصِرُ الْأَلْبَانِيِّ، قَدْ نَقَدَ
عَشْرَاتِ الْأَحَادِيثِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَشَيْئًا يَسِيرًا فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ! ..»^(٢).

فَحِينِثُ نَقُولُ لِأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ: إِنْ أَبَيْتُمْ إِلَّا اقْتِحَامَ أَرْضِ السَّبَاعِ، فَاتْرَكُوا
عَنْكُمْ الْاِحْتِجَاجَ بِالْأَلْبَانِيِّ وَأَمْثَالِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ، فَإِنَّ عَذْرَ هَذَا فِيمَا تَوَلَّاهُ مَعْقُولٌ
-عَلَى مَا فِيهِ مِنْ هَنَاتٍ- صَادِرٌ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ عَنْ تَخْصُّصِهِ فِي قَوَاعِدِ النَّقْدِ وَخِبْرَتِهِ،
ثُمَّ الْمُتَخَصِّصُونَ يَتَعَقَّبُونَهُ بِنَفْسِ تِلْكَ الْقَوَاعِدِ؛ فَأَيْنَ هَذَا مِنْ مَنَهِجِكُمْ؟!^(٣)

فَهَا هِيَ أَحَادِيثُ «الصَّحَّاحِينَ» الَّتِي تَكَلَّمَ فِيهَا الْأَلْبَانِيُّ مَبْثُوثَةً فِي كُتُبِهِ،
فَتَأَمَّلُوهَا؛ هَلْ رَأَيْتُمُوهُ يَطْعَنُ فِي أَيِّ مِنْ مَتُونِهَا لَأَنْ عَقَلَهُ أَوْ ذَوَقَهُ لَمْ تَرْقَهُ كَمَا
تَفْعَلُونَ؟!^(٤)

وَالْأَلْبَانِيُّ إِذْ تَكَلَّمَ مِنْ ذَلِكَ فِي سِتَّةِ مَتُونٍ -بَصْرِفِ النَّظَرِ عَنْ صَوَابِ نَقْدِهِ
مِنْ خَطئه- قَدْ كَانَ مُتَبِعًا لِلذَلِكَ بِنَقْدِ أُسَانِيدِهَا! مُعَلَّلًا مَصْدَرِ ذَلِكَ مِنَ النَّاحِيَةِ
الْحَدِيثِيَّةِ كَمَا هِيَ الْجَادَّةُ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ.

فَاسْمَعُوهَا مِنْهُ يُعَلِّنُهَا مُذَوِيَّةً فِي أَذَانِ الْمُتَصَيِّدِينَ لِبَعْضِ اجْتِهَادَاتِهِ ذَرِيعَةً
لِلطَّعْنِ فِي أَحَادِيثِ «الصَّحَّاحِينَ» بِمَحْضِ التَّمَعُّقِ وَالتَّشْهِي، حَيْثُ يَقُولُ بَعْدَ
تَضْعِيفِهِ لِفَقْرِهِ فِي حَدِيثِ الْبُخَارِيِّ:

(١) من مجموع مقالات لـ محمد سعيد حوّا بعنوان: «منهجية التعامل مع السنة النبوية» برقم: ٦٨، مركز
الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٢م.

«.. قد أَظْلُتُ الكلامَ على هذا الحديثِ وراويه، دفاعًا عن السنة، ولكي لا يَتَقَوَّلَ مُتَقَوِّلٌ، أو يقول قائلٌ من جاهلٍ أو حاسِدٍ أو مُغرَضٍ: إِنَّ الألبانيَّ قد طَلَعَ في «صحيح البخاري» وَضَعَفَ حديثَهُ! فقد تَبَيَّنَ لكلِّ ذي بصيرةٍ، أَنِّي لم أُحْكَمْ عقلي أو رأيي، كما يفعل أهلُ الأهواء قديمًا وحديثًا، وإنما تَمَسَّكَتُ بما قاله العلماء في هذا الرَّأْيِ، وما تَقْتَضِيهِ قواعدهم في هذا العلم الشَّريف ومُصطلحِهِ مِنْ رَدِّ حديثِ الضَّعِيفِ، وبخاصَّةٍ إذا خَالَفَ الثَّقةَ، والله وليُّ التَّوفيقِ»^(١).

ويقول في موضع آخر:

«بعضُ النَّاسِ يَمُنُّ لَهُمْ مُشَارَكَةٌ في بعضِ العلوم، أو في الدَّعوةِ إلى الإسلام - ولو بمفهومِهِم الخاصِّ - يَتَجَرَّؤُونَ على رَدِّ ما لا يُعْجِبُهُم مِنَ الأحاديثِ الصَّحِيحةِ وتَضْعِيفِهَا، ولو كانت مِمَّا تَلَقَّتهُ الأُمَّةُ بِالْقَبُولِ! لا اعتمادًا مِنْهُمْ على أصولِ هذا العلم الشَّريف، وقواعِدِهِ المعروفةِ عندَ المَحْدِثِينَ، أو لشبهةٍ عَرَضَتْ لَهُمْ في بعضِ رَوَاتِهَا - فَإِنَّهُمْ لا عِلْمَ لَهُمْ بِذَلِكَ، ولا يُقِيمُونَ لأهلِ المعرفةِ به والاختصاصِ وَزَنًا - وإنما يَنْطَلِقُونَ في ذلك مِنْ أهْوائِهِمْ، أو مِنْ ثِقَافَاتِهِم البعيدةِ عن الإيمانِ الصَّحِيحِ القائمةِ على الكتابِ والسُّنةِ الصَّحِيحةِ، تقليدًا مِنْهُمْ لِلْمُسْتَشْرِقِينَ أعداءِ الدِّينِ، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِهِمْ في ذلك مِنَ المُسْتَغْرِبِينَ، أمثالُ أَبِي رِيَّةِ المِصْرِيِّ، وعَزَّ الدِّينِ بليقُ اللَّبْنَانِيِّ..»^(٢).

الفرع الثالث: بيان ما أَقَرَّهُ الألبانيُّ من كلامِ العُمَارِيِّ بوجود مَوْضوعاتٍ في «الصَّحيح».

يَزْعُمُ بعضُ المعاصرينَ^(٣) مُوافَقَةَ الألبانيِّ لما سبق من كلامِ أَبِي الفَيْضِ العُمَارِيِّ في أحاديثِ «الصَّحِيحِينَ» مِنْ «أَنَّ فِيهَا ما هو مَقْطُوعٌ بِبُطْلَانِهِ، فلا تَعْتَرَّ

(١) «السُّلسلة الضَّعِيفَةُ» (٣/٤٦٥).

(٢) مقدِّمته لـ «مختصر صحيح الإمام البخاري» (٢/٨).

(٣) كما نَرَاهُ مثلاً عندَ القُتُوبِيِّ الإباضِيِّ في كتابِهِ «السَّيْفُ الحَادِ» (ص/١٠٦).

بذلك، ولا تنهيب الحكم عليه بالوضع لما يذكرونه من الإجماع على صحة ما فيهما ..»^(١).

فيزعمون أنه قد أقرَّ العُماريُّ على وجود الموضوعات في «الصَّحيحين»، وأنه لا ينبغي التَّهيب من الحكم بذلك فيهما، يَغْنَوْنَ ما عَقَّب به الألبانيُّ كلامَ العُماريِّ حيث قال: «وهذا ممَّا لا يَشْكُ فيه كلُّ مُتَمَرِّسٍ في هذا العلم، وقد كنتُ ذَكَرْتُ نحوه في مُقدِّمة «شرح العقيدة الطَّحاوية» .. غير أنَّي أَتَخَوَّفُ من قولِ العُماريِّ أخيراً: «.. لمُخالفَتِها للواقع»، لما يُخَشَى من التَّوسُّع في ذلك»^(٢).

هذا كلامُ الألبانيِّ؛ وعند نظري في سياقه وباقي نصوصه في هذه المسألة، خلُصْتُ إلى أنَّ الألبانيَّ - وإن أخطأ في عباراته تلك التي توهَّم الموافقة للعُماريِّ! إذ كان ينبغي في مثل هذه المضائق التَّفصيل والاحتراز والدِّقَّة في انتقاء الألفاظ كما عهدناه من مزاي الألبانيِّ في الجملة- غير أنَّي أحيِد بتعليقه ذاك أن يكون صريحاً في موافقة كلامِ العُماريِّ كلُّه؛ ذلك أنَّ كلامَ العُماريِّ تَضَمَّن عدَّة أفكار:

أولاًها: القطع ببطلان أحاديث في «الصَّحيحين» لمخالفَتِها للواقع.

ثانيها: لزوم الحكم على مثل هذه الأحاديث فيهما بالوضع.

ثالثها: نفي الإجماع على صحة كلِّ أحاديثهما.

رابعها: أنَّ هذه الأباطيل والمُنكرات ليست سِمَةً في الكتابين، وليس كثيرة

فيهما.

والَّذي يَتَأَمَّل تعليقَ الألبانيِّ -مع استحضار ما نقلناه من نصوص كلامه- اتَّعَنَّا في موقفه من الصَّحيحين- سيظهر له أنَّه إنَّما استشهد بالفكرتين الأخيرتين من كلامِ العُماريِّ فحسب، والدَّلِيل استعمالُه لهذا النصِّ العُماريِّ في معرض الرَّدِّ

(١) سبق نقله (١/ ٧٤٠).

(٢) «آداب الزُّلف» للألباني (ص/ ٥٩-٦٠).